ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Prof. Dr. Hassan Ali Abdullah Al-Sammak,

University of Al-Qadisiyah/College of Education

Email:

Keywords:

Amin Huwaidi, The February 8 Coup, Gamal Abdel Nasser, United Arab Republic, Socialism.

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 29.Dec.2021

Accepted 17Feb.2022

Published 28.Feb.2022

T Iraq's internal policy in the light of Amin Howeidi's memoirs 1963 - 1965

A B S T R A C T

Memoirs are among the main sources in historical writing, especially if their owner was one of those who made the event or was one of the contributors to making the event. Hence the importance of the research entitled Iraq's politics in the memoirs of Amin Howaidi 1963-1965, who held many military, political and diplomatic positions and was assigned a specific duty. When Moncef was appointed as the ambassador of the United Arab Republic in Baghdad after the military coup in 1963 and the Iraqi-Egyptian relations were going through a delicate crisis, so it was his duty to find the best ways and means to build bridges of relations between the two countries, knowing that they are very important and the assignment was by President Gamal Abdel Nasser, The research relied on many sources, most notably the memoirs of Amin Howaidi, in addition to other sources.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3072

سياسة العراق الداخلية في ضوء مذكرات امين هويدي

١٩٦٣-١٩٦٥

أ.د. حسن علي عبدالله السماك

جامعة القادسية / كلية التربية

الملخص

تعد كتب المذكرات من المصادر الأساسية في الكتابة التاريخية لاسيما اذا كان صاحبها من الذين صنعوا الحدث او كان من المساهمين في صنع الحدث من هنا تأتي أهمية البحث المعنون سياسة العراق في مذكرات امين هويدي ١٩٦٣ – ١٩٦٥ والذي شغل مناصب عديدة عسكرية وسياسية ودبلوماسية وقد كلف بواجب محدد عندما اسندت اليه منصف سفير الجمهورية العربية المتحدة في بغداد بعد حدوث الانقلاب العسكري عام ١٩٦٣ وكانت العلاقات العراقية المصرية تمر بأزمة دقيقة لذلك كان واجبه كيفية ايجاد افضل الطرق والوسائل لمد جسور العلاقات بين البلدين علما انها مهمة في غاية الدقة وكان التكليف من قبل الرئيس جمال عبد الناصر، اعتمد البحث على مصادر عديدة ومن ابرزها مذكرات امين هويدي اضافة الى مصادر اخرى.

الكلمات الافتتاحية: أمين هويدي ، انقلاب ٨ شباط ، جمال عبد الناصر، الجمهورية العربية المتحدة ، الاشتراكية.

المقدمة

تعد كتب المذكرات من المصادر المهمة في الكتابة التاريخية ووصلت تلك الاهمية الى اعتبارها قريبة الوثيقة وتزداد تلك الاهمية كلما اقترب كاتبها من الحدث فما بالك اذا كان صاحبها من صناع الحدث . من هنا تاتي اهمية البحث المعنون سياسة العراق الداخلية في ضوء مذكرات امين هويدي .

توزع البحث على الفقرات التالية :-

حملت الفقرة الاولى عنوان السيرة الذاتية وتوجهاته الفكرية فقد تناولت السيرة الذاتية كيف تم بناء شخصية امين هويدي وكانت بدايته في السلك العسكري وانتهى به المطاف سفيرا في عدد من العواصم العالمية وشغل كذلك مناصب عدة ذات اهمية وابرزها العمل في جهاز المخابرات واهم منصب كسفير شغله عندما كلف بمنصب سفير الجمهورية العربية المتحدة في بغداد وكان التكليف لم يكن امرا طبيعيا كما هو معتاد بتوجيه الخارجية بل جاء موجها من اعلى سلطة في الجمهورية ممثلة بالرئيس جمال عبدالناصر الذي اختاره للمنصب الجديد في العراق بفعل التغيرات السياسية التي شهدها العراق بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وكان مناط به يحقق هدفا رئيسيا واحدا والمتمثل في تحسين العلاقات العراقية المصرية بعد ان تأثرت العلاقات بينهما بفعل القيادة السابقة والمتمثلة برجال ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، والملفت للانتباه ان القيادة المصرية جعل ارتباط امين هويدي بالرئيس جمال عبدالناصر شخصيا من اجل النجاح في المهمة وتذلل كل المصاعب في سبيل تحقيق الهدف المحدد .

حاولت الفقرة الثانية قراءة تأثير انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ واضطراب سياسة العراق الداخلية بدلالة ما حدث بعد الانقلاب من صراع عقائدي بين القوى السياسية والتي كانت منسجمة في المدد السابقة الا انها بعد ذلك عاشت صراع سياسي وما رافقها من التصفية الجسدية بين اعضاء القوى السياسية .

اوضحت الفقرة الثالثة المعنونة للحرس القومي ودعم سياسة الحزب الواحد عندما ساهم نجاح الانقلاب في التفكير لولادة منظمة عسكرية هدفها حماية النظام السياسي داخليا وخارجيا الا المنظمة الوليدة تحولت في المدة للاحقة الى معول هدم في بناء النظام السياسي القائم في النطاق الشعبي والانشقاق في القيادة السياسية وحدث انشقاق بينهما وكان رد الفعل على تلك الاحداث تمثل في القيام بانقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

يعد الاضطراب السياسي الداخلي في العراق ومشروع الوحدة الثلاثية عنوان الفقرة الرابعة وحاولت الفقرة ايضاح الاضطراب السياسي الذي عاشه العراق في اعقاب انقلاب ٨ شباط وامتد الاضطراب من القوى السياسية المختلفة الى الاضطراب داخل الحزب وبنفس الوقت ومن محاسن الصدف حدث بنفس الوقت حدوث انقلاب في سوريا وقاد حزب البعث الانقلاب في اذار ١٩٦٣ الامر الذي شجع القيادة العراقية والسورية في احياء مشروع وحدوي بالتنسيق مع القيادة المصرية واطلق على المشروع فيما بعد مشروع ١٧ نيسان الوحدوي الا ان المشروع ولد ميتا وكانه يقول ان الوحدة المنشودة من الممكن ان نطلق عليها الوحدة المستحيلة .

حملة الفقرة الخامسة عنوان القضية الكردية وملامح الحل المناسب ، فقد عدت القضية الكردية من القضايا التي حظيت بمتابعة الحكومات السابقة الا انها لم تجد الحل المناسب لأسباب مختلفة لذلك حاولت القيادة الجديدة ايجاد حل للقضية الكردية بمختلف السبل الا انها وصلت الى طريق مسدود وبذلك فشل الانقلاب في الوصول الى الحل المناسب وتمت العودة الى الحل العسكري كما سلكته القيادات السابقة .

جاءت الفقرة السادسة بعنوان التشكيلات الوزارية واثرها في توجيه السياسة الداخلية فقد تناولت التشكيلات الوزارية في ظل الحقبة قيد البحث ويمكن متابعة السياسة الداخلية في التشكيلات الوزارية المتعددة والتي عاشت ازمات داخلية لان النظام السياسي يعيش حالة من الاضطراب السياسي بفعل استقالات الوزارات وتباين اعداد الوزراء والدماء الجديدة في كل وزارة والمتكررون . سلك الباحث في الكتابة منهج وحدة الموضوع ففي كل فقرة يمكن تناول كل المدة المبحوثة وكل فقرة تكاد ان تكون مستقلة عن الاخرى .

اعتمد البحث على مصادر متنوعة وفي مقدمتها كتاب امين هويدي والمعنون كنت سفيرا للعراق ١٩٦٣ – ١٩٦٥ والكتاب عبارة عن مذكرات امين هويدي وحاول المؤلف ان يوضح سياسة العراق الداخلية في مذكراته ومن الكتب الساندة كتاب حنا بطاطو المعنون العراق " الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ويعد الكتاب الثالث ضمن السلسلة .

اعتمد البحث على الرسائل والأطاريح الجامعية ومن الرسائل رسالة قاسم جياد عبدالله الزبيدي و المعنونة صلاح سالم ودوره العسكري والسياسي في مصر ١٩٢٠ – ١٩٦٣ وقد ساهمت في ايضاح ما حدث في مصر وانعكاس ذلك في مقدمات التغير في العراق ، اما ابرز الأطاريح الجامعية المعنونة النظام السياسي في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ للدكتور علي حمزة سلمان الحسناوي وتمت ايضاح التطورات السياسية الداخلية في العراق وتمت مقرنتها بما جاء في المذكرات

السيرة الذاتية وتوجهاته الفكرية

ولد امين حامد هويدي في ٢٢ ايلول ١٩٢١ بقرية بجيرم في محافظة المنوفية حصل على شهادة البكلوريوس في العلوم العسكرية من الكلية الحربية المصرية واكمل دراسة الماجستير في العلوم العسكرية من كلية اركان حرب المصرية وماجستير العلوم العسكرية من كلية القيادة والاركان الامريكية وتعد ارقى كلية قيادة يدخلها اجنبي من ابويين غير امريكيين وحصل على شهادة الماجستير في الصحافة والترجمة والنشر من جامعة القاهرة . ومن المسؤوليات التي عهدت اليه بعد نجاح ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ اصبح عضو في لجنة تطهير ضباط المشاة مع حمدي عيد وتوفيق عبدالفتاح ثم نقل الى قسم الخطط بالعمليات الحربية وكان مدير للقسم (١) .

شغل مناصب عديدة ساهمت في بناء وصقل شخصيته منها مدرس في الكلية العسكرية واستاذ في كلية الاركان ورئيس قسم خطط العمليات العسكرية بقيادة القوات المسلحة ومن الخطط التي ساهم في وضعها ، وضع خطة الدفاع عن بورسعيد وخطة الدفاع عن القاهرة في حرب عام ١٩٥٦ شغل منصب نائبا لرئيس جهاز المخابرات العام(٢)

بعد هزيمة حرب عام ١٩٦٧ تولى رئاسة جهاز المخابرات ، وعمل مستشارا للرئيس جمال عبدالناصر للشؤون السياسية ثم سفيرا في المملكة المغربية و الجمهورية العراقية وتولى منصب وزير الارشاد القومي ثم وزيرا للدولة لشؤون مجلس الوزراء ثم وزيرا للحربية .

تأثرت حياته كثيرا بعد وفاة جمال عبدالناصر والاحداث التي عاشتها مصر بتاريخ ١٥ مايس ١٩٧١ . اتهم بالخيانة العظمى الا ان الحكم تم تخفيفه ووضع تحت الاقامة الجبرية مما دفعه للاهتمام بالكتابة والبحث و تأليف الكتب حتى بلغت مؤلفاته ٢٥ كتاب باللغة العربية والانكليزية وبهذا الوصف السريع لمسيرة حياته والتي بدائها في العمل العسكري والسياسي وانتهى به الامر كاتبا في مختلف المواضيع وبذلك نقول ان ممارسته الكتابة الهدف منها سد الفراغ الكبير في حياته بعد تركه المنصب وليس حبا بالبحث للوصول الى الحقيقة .

حركة الثامن من شباط عام ١٩٦٣ واضطراب السياسية الداخلية في العراق

وصف حكم عبدالكريم قاسم (٣) بانه مستبد لأنه اعطى لنفسه صلاحيات واختصاصات واسعة واستثنائية ادت الى تقيد الحريات وشهد في تلك المرحلة التاريخية صراعا عقائديا بين القوى الوطنية التي تعاونت ونظمت نفسها في جبهة وطنية للإطاحة بالنظام الملكي و تجسد ذلك في قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الا ان القوى المنظمة في الجبهة لم تتمكن من رسم مستقبلها بعد نجاح الثورة والدليل على ذلك دخولها في صراع عقائدي فيما بينهم ويمكن ملاحظة ذلك في الوزارة الاولى التي تشكلت في اعقاب الثورة فكانت بحق وزارة غير متجانسة فكريا هناك وزراء من جبهة الاتحاد الوطني اثنان من الحزب الوطني الديمقراطي وهما محمد حديد وزير المالية وهديب الحاج حمود وزير الزراعة ومحمد صديق شنشل وزير الارشاد من حزب الاستقلال وفؤاد الركابي وزير الاعمار من حزب البعث وهناك وزراء عسكريين ومنها وزارة الدفاع والداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية ولم يمثل الحزب الشيوعي العراقي في الوزارة وفي هذا الجانب يذكر امين هويدي وهو يصف مدة حكم عبدالكريم قاسم " .... **انه حكم قاسي واهوال واتذكر مذابح الموصل وكركوك وام الطبول وتتجسد امامي الاف من اخواني في العراق وهم يذوقون الذل والهوان في السجون والمعتقلات تحت حكم طاغية نصف مجنون** ..." وهناك من يصف حكم عبدالكريم قاسم بانه حكم اعداء الشعب واعداء الحرية(٤). يبدو من كلمة امين هويدي انه يقف بالضد من حكم عبدالكريم قاسم حتى قبل ادراكه الحقيقة الكاملة وهو بذلك كان معبأ اساسا ضد حكم عبدالكريم، علما هناك من يرى ان انتهاء حكم عبدالكريم يمثل انتهاء صفحة مليئة بالماسي لتبتدء صفحة جديدة ولكنها اسوء من الصفحة السابقة علما ان العلاقات العراقية المصرية بدأت جيدة بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والاكثر من ذلك ان الجمهورية العربية المتحدة كانت اول دولة عربية اعترفت بالحكم الجمهوري في العراق بل ان جمال عبدالناصر(٥) ومنذ البداية قال ان اي اعتداء على العراق اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة(٦).

يبدو ان السفير المصري امين هويدي كانت تعليقاته كانت سلبية تماما على شخصية عبدالكريم قاسم الا انه لم يذكر شيء عن عبدالسلام محمد عارف(٧) المعروف بطائفيته(٨) وحتى اصدار قرارات التأميم عام ١٩٦٤ جاءت عندما ادركوا الشيعة ان مساهماتهم السياسية ستبقى ضعيفة تماما امام الخريطة الطائفية والتي لا تسمح لهم بالوصول الى المناصب السياسية الرفيعة الا اذا ابدوا المرونة بل والتعاون مع النظام ومنفذين ما يطلب منهم فقط . من الممكن ان

يطلق عليهم شيعة السلطة لان هؤلاء في الظاهر يمثلون شيعة العراق في السلطة ويتم تبيض صفحة النظام في حينها على اعتبار انه نظام بعيد عن الطائفية بدلالة تعين شخصيات شيعية في المفاصل الحساسة للدولة .

لقد ادرك الغالبية من الطائفة الشيعية ان الحفاظ على مصالحهم لابد من التميز في عمل ما باستثناء العمل السياسي لذلك توجهوا الى التجارة ونجحوا فيها واصبحت سيطرتهم على المرافق التجارية الداخلية والخارجية ملفت للانتباه حتى من قبل السلطة ومن اجل ضرب الشيعة في المرفق التجاري لذلك جاءت قرارات التأميم التي اصدرتها السلطة في وقتها انتقاما من التجار الشيعة الذين تضرروا منها اكثر من غيرهم وهو مؤشر هناك متضررين من التجار السنة الا ان القطاع الاكبر المتضرر من قوانين ١٤ تموز (٨٠%) منهم شيعة وفي هذا المجال يشير عبدالحسين وداي العطية وزير الزراعة بان تشريعات التأميم للصناعات الصغيرة والمتوسطة السائدة في الاقتصاد العراقي كان هدفها محاربة البرجوازية الوطنية وشمل التأميم المصارف والتجارة الداخلية والخارجية وانشاء المؤسسات والشركات الحكومية لتحل محل القطاع الخاص والذي كان ملجا الاوساط الشيعية والكردية وادى ذلك الى هروب راس المال وانخفاض ملحوظ في الانتاج وفرض ذلك استيراد عدد متزايد من السلع وفي مختلف التوجهات (٩) .

في ضوء ما تقدم من الممكن اعطاء دليل على وجود الحس الطائفي في الوزارات العراقية التي قادت الدولة ، عندما تولى عبدالرحمن البزاز (١٠) وزارته الاولى تنفس البعض الصعداء وتوقعوا ان ينتهج نهجا اخر لذلك قدم الشيخ محمد(١١) رضا الشبيبي مذكرة الى رئيس الوزراء جاء فيها "**ان اكثرية الشعب ساخطة جدا لوجود مخطط طائفي غايته تقديم فئة على اخرى ومحاباتها في المعاملات والحقوق والواجبات حتى اصبحت النعرات الطائفية اسلوبا في الحكم ..** " الا ان البزاز لم ينفها بل اكد هناك تغير جذري في هذه الناحية وبنفس الوقت كان يحاور رئيس الجمهوري باهمية الاستناد الى المعادلة بانه رئيسا للجمهورية ولكل العراقيين بمن فيهم العرب والكرد ومسلمين وغير مسلمين شيعة وسنة بغض النظر عن قومية الفرد او دينه او مذهبه(١٢)

ان الموقف من حكم عبدالكريم قاسم قد يكون مبالغ فيه ان لم يكن منطلق من مواقفه السياسية ولم تتم الاشارة الى مواقفه الانسانية التي تؤكد ان عبدالكريم قاسم تلقى تقارير عن مؤامرة تحاك ضده على غرار المؤامرة التي اطاحت بالنظام الملكي ولكنه اكتفى باعتقال طالب السعدي وصالح مهدي عماش لثقته بسلطته (١٣)، ومن الممكن اعطاء دليل اخر على ان عبدالكريم قاسم كان ساعي لا بقاء المؤسسات الامنية وقيادتها مستمرة باستثناء بعض التعديلات عندما اعتمد على النظام الامني للنظام الملكي دون ان يجري تعديلات كثيرة باستثناء احالة اعداد منهم على التقاعد ومن الممكن ان نصف تلك الاجراءات بانها اخطاء وقع فيها نظام الثورة وكما صرح مدير الامن العام في حكم الثورة عبدالمجيد جليل وكان ايضا مسؤول الامن في العهد الملكي فقال بعد نجاح الانقلاب في ٨ شباط بانه ما كان ان ينجح لولا التسهيلات التي قدمت من قبل الجهاز الامني وكذلك مهادنة الحاكم العسكري العام احمد(١٤) صالح العبدي للانقلابين في ٨ شباط وكان من رجال النظام الملكي وكل ذلك يمكن ان نعتبرها من اخطاء رجال الثورة وفي المقدمة منهم عبدالكريم قاسم (١٥) وبذات الوقت لا يمكن ان ننسى ما قام به عبدالكريم قاسم في السياسة الداخلية ففي عهده تم اعادة توجيه العائدات النفطية لتلبية الحاجات المباشرة للقطاعات الفقيرة في المجتمع ومع تقليص الاموال المخصصة لمشاريع البنى التحتية الطويلة الامد وحولها عوضا عن ذلك لمشاريع الاسكان العامة وقروض الاسكان التي استفاد منها سكان الصرائف حول بغداد ، مع العلم ان سكان الصرائف في بغداد هم في الحقيقة من سكنة المحافظات الاخرى ومعظمهم من الفلاحين الذين تمكنوا من ترك مناطقهم الزراعية والتوجه الى المناطق الحضرية ومنها بغداد والبصرة والموصل و اطلق على جركتهم الهجرة الداخلية (١٦) .

لقد ازداد عددهم بعد قيام ثورة ١٤ تموز لأنها بصورة غير رسمية شجعتهم عندما سن قانون الاصلاح (١٧) الزراعي وملك جزء من الارض للفلاح والاخير نزح الى المدينة للعمل فيها وضمن الارض له باعتبار ان الثورة الجديدة

جاءت من اجل انصافهم بعد ان تعرضوا للغبن طيلة السنوات الماضية لذلك ظهرت لدينا مدن جديدة ضمت السكان النازحين من المناطق الريفية الى المدن الكبيرة ومنها بغداد لذلك يحق لنا القول في هذا الجانب ان الثورة خلقت الازمة ثم سعت لا يجاد الحل لها في مختلف الجوانب لذلك كان عليها توفير السكن المناسب للكثيرين من سكان الصرائف وعليها ايجاد عمل لمن لم يتمكن من ايجاد العمل ولابد من التطوير الامني ، لأنه امر طبيعي ان تتطور الاساليب الجرمية بفعل الكثافة السكانية المتباينة من حيث الثقافة والامكانيات الاقتصادية ومن الممكن ان يدخل ذلك ضمن تقويم قانون الاصلاح الزراعي والذي يعد من اهم القوانين التي صدرت بعد الثورة بل عد محاولة لحل المشكلة الاجتماعية الا ان النتائج كانت معكوسة فقد انخفض الانتاج الزراعي واضطرت الحكومة لاستيراد الحنطة من الخارج بدلا من تصديرها الى العالم فقد بلغت قيمة الحنطة المستوردة عام ١٩٥٩ تعادل (٥٩٣٢) مليون دينار وكل ذلك لان مشرعوا القانون لم يضعوا الية التنفيذ الناجح لذلك استغل من اجل امتلاك الارض ثم تركها لأنها سجلت باسمه وسنلاحظ تبعات ذلك مستقبلا عندما تعامل الفلاح مع الاراضي التي حولت له من اجل استغلالها للزراعة وكأنها ملك صرف ويجوز له التصرف بها . علما ان السكان الجدد(١٨) في المدن الكبيرة اصبحوا مادة خام استغلت من قبل التنظيمات السياسية والتي سعت لاستغلالهم على اعتبار انها تحقق لهم رغباتهم الاقتصادية(١٩)، كما ارتفعت اعداد التلاميذ والطلبة ثلاثة اضعاف (٢٠) خلال تلك المدة وتضاعفت حركة بناء المدارس الا ان تلك الزيادة في اعداد الطلبة لم يعادل الزيادة في عدد الاستاذة من اجل تغطية تلك البنايات وكذلك برزت في المجال الصحي مشكلة في اعداد الاطباء والكوادر التمريضية ولم تكن توازي اعداد المستشفيات التي بنيت (٢١) .

يعد الموقف من حكم عبدالكريم قاسم بالنسبة لقيادة الجمهورية العربية المتحدة هو انعكاس لموقف عبدالكريم قاسم منها الامر الذي دفع القيادة المصرية للطلب من امين هويدي التوجه الى بغداد ليتولى منصب سفيرها هناك بعد اعلان نجاح حركة الثامن من شباط (٢٢) ويبدو ان القيادة المصرية كانت لديها اهداف اخرى غير العمل الدبلوماسي قد انيط بأمين هويدي وهي مدركة لا مكانيات الاخير في المجال الدبلوماسي لا نه كان قد عمل سفيرا للجمهورية العربية المتحدة في المملكة المغربية وفي هذا المجال يذكر امين هويدي في قضية ترشيحه لمنصب السفير في بغداد بقوله " **..... في الوقت الذي صدرت لي الاوامر بالتوجه الى بغداد كنت في زيارة للقاهرة وتلقيت الاتصال الهاتفي في ٢٠ شباط ١٩٦٣ من الرئيس جمال عبدالناصر وتضمن الاتصال توجيهين رئيسيين :-**

الاول صدور الامر بتعييني سفيرا للجمهورية العربية المتحدة في بغداد

الثاني ضرورة مرافقة الوفد العراقي الرسمي والشعبي (٢٣) والذي من المتوقع ان يصل للقاهرة ممثلا عن قيادة حركة الثامن من شباط للمشاركة في احتفالات الشعب المصري بمناسبة اعياد الوحدة المصرية السورية . ضم الوفد العراقي الرسمي عدد من الشخصيات المعروفة (٢٤) ، الا ان القيادة المصرية كانت واهمة في تقديرها لتوجهات النظام الجديد والذي حاول ان يستغل المشروع الوحدوي من اجل الحصول على الدعم المصري ولم تدرك القيادة المصرية توجهات ا لقيادة العراقية الا متأخرا علما ان الذين اعدموا في ظل حكومة احمد حسن البكر (٢٥) وطاهر يحي خلال سنتها الاولى اضعاف مجموع الذين اعدموا خلال السنوات الاربع والنصف التي قضاها عبدالكريم قاسم (٢٦) . ومع ذلك فمن الممكن القول بان حركة ٨ شباط وضعت اسس جديدة في تاريخ العراق السياسي المعاصر لأول مرة تنجح المعارضة بانقلابها ضد السلطة وكذلك لأول مرة يخضع العراق الى نظام الحزب الواحد وكذلك لأول مرة ظهرت سلطة القرية بديلا عن السلطة القومية وكذلك المرة الاولى التي تخترق فيها الاعراف العسكرية التي شهدت ظواهر الترقية بالطفرة ومنح رتب عسكرية للمدنيين واسناد رئاسة اركان الجيش لضابط غير مؤهل ولم يكن يحمل شهادة الاركان وكان الولاء للقرية يطغي على الولاء الحزبي فقد شوهد بعض الرفاق البعثين يتجولون مع رجال الامن في اعقاب حركة ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣للمشاركة في القبض على البعثين والانتصار الى الحركة (٢٧)

جدول رقم (١)

اعضاء الوفد العراقي الرسمي المتوجه الى الجمهورية العربية المتحدة

الاسم	المنصب الوظيفي	محل وتاريخ الولادة	العمر عند تولي المنصب	الاتجاه السياسي	الشهادة	
علي صالح السعدي	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	ديالى ١٩٢٧	٣٦	حزبي	بكلوريوس تجارة	
صالح مهدي عماش	وزير الدفاع	بغداد ١٩٢٤	٣٩	حزبي	كلية العسكرية	كان برتبة رائد ركن عند قيام الحركة ومنح بعد ذلك رتبة فريق وقضى معظم خدمته في مديرية الاستخبارات العسكرية والملحقية العسكرية في الولايات المتحدة[28]
طالب حسين الشبيب	وزير خارجية	بغداد ١٩٢٢	٤١	حزبي	بكلوريوس لغة انكليزية	
فؤاد عارف	وزير دولة لشؤون الاوقاف	سليمانية ١٩١٢	٥١	حزبي	كلية عسكرية	
حردان عبدالغفار التكريتي	امر القوة الجوية	تكريت ١٩٢٥	٣٨	حزبي	الكلية العسكرية والاركان	
خالد مكي الهاشمي	امر الدبابات	بغداد ١٩٢٦	٣٧	مستقل	الكلية العسكرية والاركان	

يبدو لنا ان الوفد الرسمي ومن خلال الشخصيات المساهمة وخلفياتهم المهنية وتوجهاتهم السياسية مؤشر ان الحكومة القادمة ستكون ائتلافية ويغلب عليها الطابع العسكري وبنفس الوقت من العناصر الشبابية و لم يتولوا اي منصبا اداريا سابقا اما الوفد الشعبي الذي ارسل الى الجمهورية العربية المتحدة يمكن ملاحظته في جدول رقم ٢

جدول رقم (٢)

اعضاء الوفد الشعبي المرسل للجمهورية العربية المتحدة

الاسم	محل وتاريخ الولادة	الاتجاه السياسي	الشهادة
حسين جميل	**كربلاء ١٩٠٨**	**حزبي**	**بكلوريوس قانون**
فائق السامرائي	**العمارة ١٩٠٨**		**كلية الحقوق**
جلال حسام الدين الطالباني [29]	**اربيل ١٩٣٣**		**كلية الحقوق**

هويدي طلب المساعدة من الرئيس جمال عبدالناصر بالتدخل لإقناع الكرد الموجودين ضمن الوفد اهمية الحصول على حل للمشكلة الكردية بعد ان اصر الملا مصطفى البارزاني على تحقيق الحكم الذاتي الا ان القيادة العراقية لا تؤمن بهذا الحل(٣٠) وبنفس الوقت كان جاهزا لكسب القوى العربية الرئيسية ممثلة بالجانب المصري.

يبدو ان توجه القيادة العراقية نحو مصر جاء بفعل ضغط الاحداث وكسبا للتأييد الشعبي ريثما يحكم الحزب قبضته على الوضع الداخلي (٣١)، وهذا ما تجسد فعلا عندما بدأت المفاوضات بين الوفد العراقي والمصري وذلك في ٢٢ شباط ١٩٦٣ وفيها حاول الوفد العراقي اظهار ايمانه بالوحدة العربية وضرورة انجازها بأسرع وقت(٣٢)، الا ان القيادة المصرية لا يمكن ان تنسى موقف حزب البعث من ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ عندما هاجمها بدعوى انها حكم عسكري ويشك في ارتباطها مع بعض الجهات الاجنبية ويعتقد بان الحزب مارس دورا اساسيا في تحطيم وحدة ١٩٥٨(٣٣).

ان المرحلة الدقيقة التي كان يمر بها العراق في اعقاب حركة ٨ شباط والمتغيرات السريعة جعلت تحقيق الوحدة العربية المنشودة امرا صعبا وبنفس الوقت معتقدين ان الزمن القادم كفيل بتحقيق هدف الوحدة ومنوهين في حديثهم الى تطور الاحداث السياسية في سورية واحتمالية قيام حركة عسكرية فيها شبيه بالحركة التي حدثت في العراق مشيرين الى اتصالهم بالمخططين والساعين الى اقناع القيادة العراقية بمشروع تحقيق وحدة بين دمشق وبغداد ،وهنا علق الرئيس جمال عبدالناصر على فكرة اقامة وحدة سورية عراقية بعد نجاح الثورة في سورية الا ان الوفد العراقي عارض كلمة الرئيس جمال عبدالناصر مؤكدين على اهمية قيام وحدة ثلاثية مصرية عراقية سورية (٣٣) .

الا ان القيادة في بغداد رفضت الافكار المعروضة ..."يبدو ان موقف قادة الحركة في العراق شبيه من موقف قيادة عبدالكريم قاسم بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من الوحدة المصرية السورية لذلك سعى الوفد العراقي جاهدا لتصحيح الافكار التي قد تتشكل في ذهن القيادة المصرية عندما عرض افكارهم من الوحدة مع مصر وذلك من خلال ابداء اعجاب قيادة العراق بالقيادة المصرية ومشروعها المساند للنظام الجمهوري في اليمن مؤكدين استعدادهم لمساندة اخوانهم المصرين ان احتاجوا للمساعدة في هذه الحرب والتي سميت حرب(٣٤) اليمن ،وقد شكر الرئيس جمال عبدالناصر الوفد العراقي على مواقفهم ازاء حرب اليمن ووعدهم بالتحدث مع اعضاء الوفد من الكرد وبذل الجهود من اجل تضيق شقة الخلاف وتدخل فعلا عندما التقى بالكرد القادمين مع الوفد العراقي مؤكدا لهم على ضرورة الاستفادة من تجربة الدول الاخرى في علاج مشكلة القوميات وفي هذا الجانب اكد فؤاد عارف(٣٥) والذي كان ضمن الوفد ان جمال عبدالناصر اجتمع بنا على انفراد انا وجلال طالباني مؤكدا لهم بان للكرد حقا في الصيغة التي يودونها لحياتهم ما داموا لا يريدون ولا يطالبون بالانفصال عن العراق وعلى الحكومة العراقية ان تعطيهم حق اختيار الاسلوب الذي يريدون العيش به ويؤيد جمال عبدالناصر فكرة الحكم الذاتي للشعب الكردي (٣٦) .

يبدو ان الافكار التي عرضها الوفد العراقي كانت تتابع بدقة من قبل الرئيس جمال عبدالناصر الذي اكد بدوره "..... ان المرحلة الدقيقة التي يمر بها العراق تكفيه وحدة الهدف مثنيا على الزيارات المتحققة بين البلدين واعدا الوفد العراقي الضيف بان قيادة مصر سترسل وفدا الى بغداد برئاسة احد اعضاء مجلس الرئاسة لتهنئة قادة حركة ٨ شباط بالنجاح ثم علق على فكرة اقامة وحدة سورية عراقية والتي من الممكن تحقيقها مستقبلا بعد نجاح الحركة القائمة في سورية وفيها شكر الرئيس جمال عبدالناصر الوفد العراقي الزائر على روحه الوطنية الداعمة للاستقلال، الا ان الوفد العراقي استدرك الموقف وقاطع الرئيس جمال عبدالناصر فقال " ... **انه في حالة نجاح الحركة السورية المرتقبة سنسعى الى تحقيق وحدة ثلاثية سورية عراقية مصرية** ..."(٣٧).

لم نلمس نتائج الزيارة الا اننا نستطيع القول ان المباحثات المصرية العراقية كانت مثمرة لو استمرت الا ان الوفد العراقي كان مكلف بزيارة اخرى للجمهورية الجزائرية والتي وصلها في ٢٢ شباط ١٩٦٣ والهدف من الزيارة كسب القيادات العربية لصالح الحركة الشباطية واعطائها الصفة الشرعية .

التقى الوفد العراقي بالرئيس الجزائري احمد بن بلة الذي ابدى وجهة نظره بالتطورات السريعة التي رافقت عملية الحركة العسكرية في ٨ شباط بقوله " .. **انه لم يكن راضيا باسلوب العنف الذي ساد رجال الحركة ولا سيما الموقف من قضية الكرد** ..." .

بعد عودة الوفد العراقي من الجزائر توجه الى القاهرة مرة ثانية ليكمل المباحثات التي توقفت في المرحلة الاولى و يمكن ان نطلق عليها المرحلة الثانية والتي بدأت بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٦٣ وفيها قدم الرئيس جمال عبدالناصر شخصية امين هويدي باعتباره مرشح ليشغل منصب سفير للجمهورية العربية المتحدة في بغداد وفي الجلسة حاول الرئيس جمال عبدالناصر الايضاح لأعضاء الوفد العراقي من الكرد معربا لهم عن اعتقاده بانه في تطبيق نظام الحكم المحلي حلا للقضية الكردية ولابد من الاطلاع على تجارب الدول الاخرى في علاج مشكلة القوميات مثل الاتحاد السوفياتي

ويوغسلافيا واضاف بانه يؤمن بان القتال ليس هو الحل المناسب لهذه المشكلة بل على العكس من ذلك فانه يعمقها(٣٨)، ويذكر امين هويدي حول مقابلته للرئيس جمال عبدالناصر قبل السفر الى بغداد والتي تمت بتاريخ ١ اذار ١٩٦٣ في منزل الرئيس عندها قال الرئيس له " **ان الموعد غير مناسب لرجل يغادرنا بعد ساعات الا انني اردت مقابلتك في اخر لحظة لان الموقف في بغداد مازال غير واضح حتى الان سالقي على كتفيك مسؤولية ولك مني وعد وعليك عمل ما في وسعك من جهد للتقريب بين بغداد والقاهرة اذ ان الترسبات التي صنعها الاستعمار وانقادت اليها الرجعية تركت اثارا في العلاقات بين البلدين وعليك بالصبر ولا تقفز الى النتائج اما الوعد فانك منذ الان المسؤول الوحيد امامي دون تدخل احد طوال وجودك في بغداد ستظل المسؤول الوحيد حتى عودتك للقاهرة بعد انتهاء عملك هناك والذي قد يستمر شهرا او سنة ا و ا كثر من ذلك ..**" (٣٩) . في هذا القول اشارة الى ان امين هويدي لم يكن سفيرا عاديا بل ذو خصوصيه ومتابع من قبل اعلى واهم شخصية في مصر وواجبه قد يتعدى مهمات السفير الا ان الصفة التي دخل تحت غطائها هي السفارة واشارة الى ذلك ايضا انه لم يرتبط بوزارة الخارجية المصرية بل بديوان رئاسة الجمهورية علما ان الرئيس جمال عبدالناصر ابلغ الوفد العراقي الذي زار القاهرة بتاريخ ٢٥ شباط بان امين هويدي سيصبح سفير الجمهورية العربية المتحدة في بغداد وكان وزير الخارجية طالب شبيب ضمن الوفد وقد وافق فورا وبنفس الوقت ارسل برقية الى بغداد للحصول على موافقة الرئيس عبدالسلام عارف وجاء الرد سريعا بالموافقة ثم طلب تحديد موعد وصول السفير الى بغداد لإعداد استقبال خاص بهذه المناسبة(٤٠).

لقد تطورت العلاقات العراقية المصرية بالاتجاه الايجابي لذلك حظيه ترشيح امين هويدي بمباركة وزير الخارجية العراقي طالب شبيب وهو احد اعضاء الوفد العراقي كما اشرنا انفا الا ان وزير الخارجية حاول الايضاح في برقيته الى الرئيس عبدالسلام عارف يعلمه بان السفير المرشح عمل سابقا في جهاز المخابرات المصرية الا ان الرد العراقي وصل من بغداد يشير بالموافقة .

مما تقدم يبدو لنا ان الوفد العراقي بزيارته للقاهرة سعى لإيصال فكرة ذات اتجاهين :-

الاتجاه الاول يعتقد ان مشروع الوحدة الفورية والذي تأثر به الكثير من العراقيين ومن المحتمل هناك دفع من القيادة المصرية لذلك لابد من تأجيله في الوقت الحاضر .

الاتجاه الثاني اطلاع القيادة المصرية على ابرز مشكلة تواجهها القيادة العراقية الجديدة ممثلة بالقضية الكردية وامكانية تسويتها بدلالة ان الوفد العراقي ضم شخصيات كردية مما دفع اعضاء الوفد العراقي الطلب من الرئيس جمال عبدالناصر وبخبرته المعهودة اقناع الشخصيات الكردية ضمن الوفد ومن خلالهم الى بقية القيادات الكردية بأهمية الحصول على حل مقنع للقضية الكردية ، بعد ان اصر الاب الروحي للقضية الكردية الملا مصطفى البارزاني على اهمية تحقيق الحكم الذاتي للكرد الا ان القيادة العراقية لم تكن تؤمن بذلك في تلك المرحلة(٤١).

من كل ما تقدم يحق لنا القول ان الزيارة التي نفذها الوفد العراقي حققت اهدافها وبعد عودته الى بغداد وصل السفير المصري الجديد امين هويدي وذلك في اذار ١٩٦٣ ويبدو ان الاخير استلم توجيهاته من الرئيس جمال عبدالناصر لأهمية موقعه في مرحلة دقيقة وحساسة جدا وكانت التوجيهات المبلغ بها العمل بكل الجهود لتقريب وجهات النظر بين بغداد والقاهرة وقد اجرى امين هويدي مقابلة مع احمد حسن البكر رئيس الوزراء اكد الاخير فيها للسفير المصري بانهم ما كانوا يريدون وحدة او اتحاد حيث ان للعراق مشاكله الكبرى التي يرغبون التفرغ لحلها اما حازم (٤٢) جواد العارضي اكد للسفير المصري بانهم متجهين الى اقامة وحدة ثلاثية وبنفس الوقت هاجم القاهرة متهما اياها بانها تحارب حزب البعث اما طالب شبيب وزير الخارجية فانه كان قلقا من محاولات القاهرة خفض الاغلبية لأعضاء حزب البعث في سوريا لحساب الفئات القومية الاخرى وهذا الامر سيحدث رد فعل عميق في مصير الوحدة وتم تميز دور امين هويدي بجعل ارتباطه برئيس الجمهورية وليس بوزارة الخارجية المصرية كما هو معتاد .

ويبدو ان مرد ذلك للواجبات الملقاة على عاتق السفير المصري في بغداد بانها ذات اهمية استثنائية تفوق كونه سفيرا فقط ولابد ان يكون السفير قد نقل هذه الافكار التي سمعها الى القيادة المصرية(٤٣).

التقى السفير المصري حال وصوله الى بغداد بالرئيس عبدالسلام محمد عارف وذلك في ٥ اذار ١٩٦٣ وقد المح في حديثه الموقف من حركة ٨ شباط بقوله "... **ان القيادة المصرية لا تنظر الى حركة ٨ شباط مجرد حركة محلية تنعكس اثارها على العراق وحده بل انها حركة جميع الفئات الوطنية والقومية في سائر انحاء الوطن العربي** وفي هذا المجال يقول امين هويدي " **احمل الى الشعب العراقي العظيم اجمل التهاني واخلصها بثورته المباركة وان الجمهورية العربية المتحدة فخورة بحركة الكفاح المستمر التي خاضها الشعب العراقي المكافح والتضحيات الكبيرة التي قدمها تحت اصعب الظروف وأقساها مما خلد اسمه في سجل الكفاح العربي في معركته لتحقيق اماني الامة العربية وامالها وكنا نتابع مراحل هذا الجهاد دون ان نفقد ثقتنا لحظة واحدة في ان شعب العراق قادر على ان يتغلب على مصاعبة ..**" (٤٤) . يبدو ان السفير المصري سعى لتوضيح منهج القيادة المصرية في التعامل مع جميع الفئات القومية دون ان يقتصر ذلك على حزب او فئة .

ان الاشارات السالفة الذكر كان لها الدور في اثارت المشاكل بين العراق ومصر لان حديث السفير المصري اوضح نقاط الافتراق بين منهجية كلا القطرين كما يعتقد ، الا ان قيادة حركة ٨ شباط التي شكلت الحكومة ذات توجهات في السياسة الداخلية تميزت بالتأكيد على الحكم العسكري وبروز عبدالسلام عارف كرجل قوي في النظام الذي لم تكن لدية الرغبة شانه في ذلك شان حكم عبدالكريم قاسم في الاعتماد على الاحزاب السياسية فبينما اثار عبدالكريم قاسم حزب على اخر اما عبدالسلام عارف حل جميع الاحزاب واعتمد على مجموعة من الضباط الوحدويين والتأكيد على الوحدة العربية كأساس لعلاقات العراق مع الدول العربية الاخرى وعلى الاخص مصر التي ازداد انصارها السياسيون في البلاد بعد حكم عبدالكريم قاسم والميزة الاخرى ان جمال عبدالناصر شدد على الاشتراكية والعلمانية ولم يذكر الاسلام اما عبدالسلام عارف اكد بانه يستمد اراءه الاجتماعية والسياسية من الاسلام لا من مصادر اجنبية مؤكد ان قاعدة الاشتراكية الاسلام ، و ضمت شخصيات حزبية واخرى مستقلة وكما جاء في الجدول رقم (٣) اعضاء الحكومة (٤٥)

جدول رقم (١)
اعضاء الحكومة العراقية

الاسم	التوجيه السياسي	مسقط الراس	الشهادة	المنصب الوظيفي
احمد حسن البكر	بعثي	صلاح الدين ١٩١٢	الكلية العسكرية	رئيس الوزراء ووزير الداخلية
حازم جواد	بعثي	ذي قار ١٩٣٢	ثانوية	وزير دولة
صالح مهدي عماش	بعثي	بغداد ١٩٢٤	الكلية العسكرية	وزير الدفاع
طالب حسين الشبيب	بعثي	بغداد ١٩٢٢	بكلوريوس لغة انكليزية	وزير خارجية
عبدالستار عبداللطيف	بعثي	بغداد ١٩٢٦	الكلية العسكرية	وزير مواصلات
عزت مصطفى الاحمد	بعثي	الانبار ١٩٢٥	بكلوريوس كلية الطب	وزير الصحة
احمد عبدالستار الجواري	بعثي	بغداد ١٩٢٢	دكتوراه كلية الاداب	وزارة التربية والتعليم
سعدون لولاح حمادي	بعثي	كربلاء ١٩٣٠	دكتوراة كلية الزراعة	وزارة الاصلاح الزراعي
حميد خلخال	بعثي	بابل ١٩٣٢	بكلوريوس كلية الاداب	وزير الشؤون الاجتماعية
مسارع الراوي	بعثي	الانبار ١٩٢٦	دكتوراه في التربية	وزير الاسكان
مهدي صالح الدولعي	بعثي	بغداد ١٩٢٥	بكلوريوس كلية الحقوق	وزير العدل
ناجي طالب محمد	قومي مستقل	ذي قار ١٩١١	الكلية العسكرية	وزير الصناعة
محمود شيت خطاب	بعثي	نينوى ١٩١٩	الكلية العسكرية	وزير البلديات

بابا علي الشيخ محمود	**كردي قومي**	**السليمانية ١٩١١**	**بكلوريوس اقتصاد**	**وزير الزراعة**
عبدالعزيز الوتاري	**بعثي**	**نينوى ١٩٢٠**	**الكلية العسكرية**	**وزير النفط**
صالح كبة	**بعثي**	**بغداد ١٩١١**	**بكلوريوس اقتصاد**	**وزير المالية**
عبدالستار علي حسين	**حزب الاستقلال**	**الانبار ١٩٢٤**	**بكلوريوس حقوق**	**وزير الاسكان**
شكري صالح زكي	**كردي مستقل**	**بغداد ١٩١٩**	**بكلوريوس حقوق**	**وزارة التجارة**
عبدالكريم احمد العلي	**مستقل**	**نينوى ١٩٢٤**	**دكتوراه هندسة**	**وزارة التخطيط**
فؤاد عارف	**كردي مستقل**	**السليمانية١٩١٢**	**الكلية العسكرية**	**وزير دولة**

يتبين من الجدول اعلاه ان عدد الوزراء الكلي (٢٠)وزيرا وان عدد البعثين (١١) عدد المستقلين (٨) عدد المنتمين الى احزاب اخرى (١) عدد العسكرين منهم (٧) عدد المدنيين (١٣) وعدد الحاصلين على شهادات عليا (٣) وفي الجدول اشارة الى ان القيادة العراقية منطلقها في البناء السياسي الداخلي يختلف عن منطلق القيادة المصرية في التعامل مع جميع الفئات القومية بدلالة ان الوزارة التي شكلتها حركة ٨ شباط ضمت عشرون وزيرا منهم من المنتمين الى حزب البعث وبنفس الوقت سعت لان يكون للعسكرين الدور الكبير في توجيه سياسة الدولة مع العلم ان الحكومة المصرية ايدت الحكومة العراقية تأييدا مطلقا من اول يوم انطلقت فيه الحركة ويكمن السر في تأييدها لا نها ازاحة حكم عبدالكريم قاسم (٤٦) .

عاشت وزارة احمد حسن البكر الاولى مدة زمنية قدرت بثلاثة اشهر واربعة ايام (٨ شباط ١٩٦٣ – ١٢ مايس ١٩٦٣) مع انها مدة قصيرة الا انها شهدت صراع سياسي رافقه تصفية جسدية بين الفرقاء الامر الذي دفع بعض الوزراء الى تقديم استقالتهم من الوزارة ومنهم عبدالستار علي حسين وهو عضو بحزب الاستقلال واعقبتها استقالات واحست الحكومة بحراجة الموقف الذي من الممكن ان تقع فيه فيما لو قدمت استقالات اخرى لذلك قدم رئيس الحكومة استقالة وزارته وتم قبولها وبنفس الوقت كلف بتشكيل الوزارة ثانية وذلك في ١٢ مايس ١٩٦٣ واستمرت حتى ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣ وضمت عشرون وزيرا وبلغت المدة الزمنية للوزارة ستة اشهر وخمسة ايام ، يبدو ان الوزارة استقالت شكليا وكل ما عملته الوزارة الجديدة فقط ابعاد بعض الشخصيات واستقدام اخرين ومن الوزراء الذين ابعدوا من التشكيلة الجديدة للوزارة هم عبدالستار علي حسين وصالح كبة وعلي صالح السعدي وحمد جواد العيسى . يبدو ان التشكيلة الجديدة تم ترتيبها وكشفت ان التغير خطوة لسيطرة فريق على اخر ومحاولة جادة لاثبات بان في الحزب جناحين(٤٧) الاول برئاسة علي صالح السعدي والاخر برئاسة حازم جواد وصالح مهدي عماش وان اساس الخلاف بينهما التطرف وكان يمثله جناح علي صالح السعدي والذي اكد على القطيعة مع القاهرة ولابد من السير في طريق اللاعودة اما الجناح الثاني كان يمثل الاعتدال الا ان الاشارات تؤكد بان الخلافات كانت شخصية . ويبدو لي ان وصف الخلاف بالشخصي هو تبسيط للازمة التي كان يعيشها الحزب في الداخل (٤٨) ، وفي خضم الازمة الداخلية تم اكتشاف مؤامرة داخل النظام السياسي وذلك في مايس ١٩٦٣ ضد نظام الحكم وكانت تمثل بداية عمليات التصفية الجسدية للقوميين واتهمت في العملية حركة القوميين العرب وبنفس الوقت اخذ اسم القاهرة ورجال نظامها السياسي انهم وراء المؤامرة ويستند في هذا الامر الى ان احد المتهمين في المؤامرة سلام احمد لجا الى مكتب الملحق العسكري المصري فجرا وكانت السفارة تحت الرقابة الشديدة ونقل المتهم الى طريق بغداد البصرة ليقبض علية بعد ذلك واعترف بالأمر(٤٩) وفي هذا المجال يعلق امين هويدي على تطور الاحداث السياسية داخل العراق بقوله " **... كنت يوم اعلان المؤامرة مع عبدالسلام عارف والنية متجه لاعدام المزيد من المساهمين في المؤامرة ونقلت له من باب النصيحة ان عبدالكريم قاسم وقع على وثيقة اعدامه يوم صادق على وثيقة اعدام ناظم(٥٠) الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهم** ..." (٥١) .

يبدو ان السيد امين هويدي سعى لدفع عبدالسلام عارف للتريث في عمليات الاعدام لمن ساهم في المؤامرة من

خلال اشعاره بانه سيلقى ذات المصير وقد نجح في مهمته وامتنع عبدالسلام عارف عندما قال عبارته الشهيرة " **... بانه مستعد لقطع يده قبل التوقيع على وثيقة الاعدام ....**"(٥٢) .

لقد صدق ما وعد به ولم يعدم او يعذب اي شخص في مدة حكم عبدالسلام عارف ، علما ان اعضاء الحزب كانوا ينادون بمزيد من الدماء ووصلت برقية من مهدي المهداوي الملحق العسكري العراقي في دمشق الى علي صالح السعدي تضمنت نصيحة الرفاق في دمشق للرفاق في بغداد بانتهاز فرصة المؤامرة الفاشلة لتصفية القوميين بصورة نهائية الا ان مواقف الحزب زادت من ضعفه واخذت هيبته تنهار مما شجع للمزيد من المحاولات تبذل لازاحته من الطريق (٥٣) . في ضوء ما تقدم تم تشديد المراقبة على سفارة الجمهورية العربية المتحدة واعضاء السفارة في بغداد وكانت الرقابة كما يذكر السفير المصري مكشوفة تماما وكان الحرس القومي يفتش سيارات السفارة وحتى تلك التي ترفع علامات الهيئات الدبلوماسية بل تجاوز الامر الى التهديد المكشوف بالقتل(٥٤) .

لم يقتصر اعمال رجال الحرس القومي على ما ذكره السفير المصري ويبدو انه ذكر الاعمال التي كانت تؤثر على رجال السفارة المصرية فقط علما ان رجال الحرس القومي كانوا يعدون انفسهم فوق القانون ومن الممكن التجاوز على جميع فئات المجتمع العراقي بل انهم قاموا بتمردهم المعروف بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣ كل ذلك كان مشجعا للقيام بعملية القضاء عليهم في ١٨ تشرين الثاني (٥٥) . لم تكن المؤامرة السابقة الاخيرة ضد النظام بل سبقتها مؤمرة بتاريخ ٣ تموز ١٩٦٣ وتم اذاعة بيانا من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة (٥٦) اعلن فيه اخماد محاولة قام بها الشيوعيين في معسكر الرشيد ومعظم المشاركين من صغار الضباط والجنود الشيوعيين الذين طردوا من الجيش بعد حركة رمضان (٥٧) ، علما ان المجلس الوطني لقيادة الثورة اعلن عن قيامه منذ بداية الحركة (٥٨) وضم المجلس الشخصيات التالية والتي نظمت في الجدول رقم ٣

جدول رقم (٣)
اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة

الاسم	التوجه السياسي	مسقط الراس	الشهادة	المنصب الوظيفي
عبدالسلام عارف	مستقل	بغداد ١٩٢١	الكلية العسكرية	رئيس الجمهورية
احمد حسن البكر	بعثي	صلاح الدين ١٩١٢	الكلية العسكرية	رئيس مجلس الوزراء
علي صالح السعدي	بعثي	ديالى ١٩٢٧	كلية التجارة	نائب رئيس الوزراء
الفريق طاهر يحي التكريتي	بعثي	صلاح الدين ١٩١٣	الكلية العسكرية	رئيس اركان الجيش
طالب حسين الشبيب	بعثي	بغداد ١٩٢٢	بكلوريوس لغة انكليزية	وزير خارجية
صالح مهدي عماش	بعثي	بغداد ١٩٢٤	الكلية العسكرية	وزير الدفاع
حازم جواد	بعثي	ذي قار ١٩٣٢	ثانوية	وزير دولة
حردان عبدالغفار التكريتي	بعثي	صلاح الدين ١٩٢٥	الكلية العسكرية والطيران	امر القوة الجوية
حمدي عبدالمجيد	بعثي	الانبار ١٩٢٤	دكتوراه علم النفس	متفرغ
هاني الفكيكي	بعثي	بغداد ١٩٣٦	كلية الصيدلة لم ينجزها	متفرغ
محسن الشيخ راضي	بعثي	النجف ١٩٣٤	بكلوريوس	متفرغ

ان السلطة الحقيقة للنظام السياسي في ظل حركة ٨ شباط تكمن في المجلس الوطني لقيادة الثورة وبالتالي فالائتلاف السياسي المؤمل تنفيذه من قبل قادة الحركة اضحى بعيدا عن الواقع لان الحزب الوحيد الذي سمح له بممارسة العمل السياسي هو حزب البعث العربي الاشتراكي تسانده قوة عسكرية بل هي مليشيا الحزب والتي انشئت خصيصا لتامين سلطة الحزب واطلق عليها الحرس القومي .

الحرس القومي (٥٩) ودعم سياسة الحزب الواحد

اصدر قادة الحركة في ٨ شباط قانون الحرس القومي وتم تعين منذر (٦٠) الونداوي قائدا عاما للحرس وهنا علينا الادراك ان الحرس القومي وهو عبارة عن قوة من الشباب درب على استعمال السلاح وتم توجيهه ثقافيا بان وجوده مرتبط باستمرار الحزب في السلطة وعكس ذلك سيتعرضون للتصفية وبذلك يكون للحرس خيار واحد اما بقاء الحزب او الموت بعد ذلك والهدف من ذلك مساعدة القوات المسلحة في الجيش والشرطة للدفاع عن البلاد داخليا امام المؤامرات على الحزب من وجهة نظرهم وخارجيا في مواجهة الاعتداءات الخارجية وليس كما يعتقد لمواجهة الشيوعيين العراقيين بل استعملوا ضد العروبيين حلفاء البعث ان دعت الحاجة لذلك وربما وجدوا فيه حصنا يحول دون استيلاء ضباط الجيش من البعثين على الحزب وكذلك تحالف علي صالح السعدي الذي يعد المؤسس الحقيقي للحرس ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبدالمجيد وهاني الفكيكي وابو طالب الهاشمي مع التيار الاشتراكي الاكثر راديكالية في الصراع داخل الحزب.

اكدت المجموعة على تطبيق الاشتراكية واطلق عليهم الجناح اليساري ، وفي الوقت ذاته كان هناك اتجاه داخل الحزب مثله حازم جواد وطالب شبيب وحردان التكريتي وطاهر يحي وعبدالستار عبداللطيف وكانوا على علاقة وثيقة بالشق العربي غير البعثي ويؤكدون على التعاون مع العناصر الوطنية الاخرى وتؤكد على تأجيل تنفيذ المبادئ الراديكالية وخصوصا الاشتراكية واطلق عليهم الجناح اليميني ويشعرون بالنزعة الراديكالية في نهج علي صالح السعدي وكانت خلافاتهم عبارة عن مزيج بين الاستراتيجية والشخصية وهناك جناح اخر اطلق عليه الجناح المعتدل ومثله احمد حسن البكر وصالح مهدي عماش ولم تقتصر الخلافات على الجناح المدني بل امتدت الى الجناح العسكري وتزعمهم العميد احمد حسن البكر والجنرال صالح مهدي عماش والجنرال طاهر يحي رئيس الاركان العامة (٦١) .

مارس الحرس القومي مهماته في الداخل اكثر من الخارج وكان واجبه كيفية حماية الحركة ورجالها من كل المحاولات التي تمسها ورجالها، الا انه خرج عن الطريق الذي رسم له لذلك كان لابد من التخلص منه ووضعت الخطة لذلك .

الاضطراب السياسي الداخلي في العراق ومشروع الوحدة الثلاثية

عاشت وزارة احمد حسن البكر الثانية حالة من الاضطراب والصراع السياسي ورافق ذلك اتجاه عام متعاطف ومتضامن مع الرئيس جمال عبدالناصر ومشروع الوحدة العربية وخروج المظاهرات لطلبة الكليات والمعاهد الدراسية وهم يهتفون لجمال عبدالناصر باعتباره زعيم القومية العربية.

لقد حاول البعثيون بتنظيماتهم الطلابية احتواء المظاهرات وشعاراتهم ولكن دون جدوى مما دفعهم لإصدار الاوامر الرسمية بمنع المظاهرات منعا باتا الا بعد الحصول على موافقة الحاكم العسكري العام والمقصود هنا تعجيز الساعين لأخذ الموافقة ولم تكتف السلطة بذلك بل منعت حتى المناقشات في مشروع الوحدة في الصحافة العراقية ويمكن ان نستدل على ذلك من التعليمات التي اصدرها مسارع الراوي وزير الارشاد يوم ٢٤ اذار ١٩٦٣ وتمثلت بعدم الاشارة الى اية اخبار تتعلق بالوحدة العربية الا ان بعض الصحف لم تأخذ الامر الصادر على محمل الجد لذلك لم تلتزم به ولنا في ذلك مثال ما قامت به جريدة العرب لصاحبها نعمان العاني مما دفع الرقابة لرفع المقال المخصص للوحدة وترك مكانه فارغا في الصفحة في هذه المرحلة الدقيقة قدم الى العراق من القاهرة فؤاد الركابي وهو من القوميين ، الا ان السلطة اعتبرت قدومه في ظل تلك الازمة لأمر يخدم الوحدة لذلك منع من الدخول الى بغداد وظل في المطار من ساعة قدومه يوم ٢٤ اذار ١٩٦٣ وعودته الى الجهة القادم منها ويبدو ان الاجراء في منع الركابي يعد من الامور التحسبية .

لقد مر مشروع الوحدة الثلاثية بثلاث مراحل هي :-

١. المرحلة الاولى تمتد من ١٤ -١٧ اذار ١٩٦٣ ويمكن ان نطلق عليها المرحلة الاستكشافية لتحديد ومعرفة النوايا
٢. المرحلة الثانية وتمتد من ١٩ – ٢٠ اذار ١٩٦٣ وحضرتها وفود من مصر وسوريا وكانت بمثابة تصفية الحسابات القديمة ويمكن ان نطلق عليها المرحلة التقويمية لانها تقويم للتجربة السابقة والتي تمت بين مصر وسوريا
٣. المرحلة الثالثة والتي تمتد من ٧ -١٧ نيسان ١٩٦٣ وحضرتها وفود الاقطار العربية الثلاث والتي انتهت بولادة مشروع جديد اطلق عليه مشروع ١٧ نيسان الوحدوي .

بعد تمكن حزب البعث من استلام السلطة في العراق وسوريا اضحت فكرة تحقيق الوحدة العربية في مقدمة المهمات ورفع الحزب شعار تجديد الوحدة مستفيدا من اخطاء التجربة السابقة لذلك شكل الوفد العراقي لمباحثات الوحدة برئاسة علي صالح السعدي والذي وصل الى دمشق ليبحث في امكانية التعاون ما بين الحزب في كلا القطرين والجمهورية العربية المتحدة (٦٢) .

زار الوفد العراقي القاهرة بتاريخ ٢١ شباط ويبدو ان الهدف من الزيارة طي صفحة الماضي القريب ، الا ان امين هويدي يشير الى عكس ذلك تماما فقال " ... ان الوفد العراقي في مباحثات الوحدة لم يكن راغبا في وحدة او اتحاد مستندا الى حديث مع احمد حسن البكر الذي اكد ".... بانهم ما كانوا يريدون وحدة او اتحاد حيث ان للعراق مشاكله الكبرى ولابد من التفرغ لحلها ، الا ان هذه الفكرة غير متفقين عليها بدلالة ان حازم جواد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية وعضو القيادة القطرية قال " .. ان محاولات القاهرة للموازنة بين اغلبية حزب البعث في سوريا لحساب الفئات القومية الاخرى الامر الذي سيحدث رد فعل عميق في مصير الوحدة .." (٦٣) .

شارك في مباحثات القاهرة كل من الوفد المصري ومثله كل من جمال عبدالناصر ، عبداللطيف(٦٤) البغدادي ، عبدالحكيم عامر ، كمال الدين(٦٥) حسين ، اما الوفد العراقي مثله كل من علي صالح السعدي ، الفريق صالح مهدي عماش ، طالب حسين الشبيب ، اما وفد الجمهورية العربية السورية ضم كل من نهاد القاسم نائب رئيس مجلس الوزراء ، عبدالحكيم سويدات وزير الزراعة، اللواء راشد قطني معاون القائد العام للقوات المسلحة واللواء زياد الحريري رئيس اركان القوات المسلحة السورية(٦٦).

استمرت المحادثات نحو ثلاثة ايام وقال عنها علي صالح السعدي " **... ان الاتفاق قديم في المباحثات ، الا ان الالتقاء اكثر من مرة في سبيل الوصول للغاية التي جرت من اجلها المفاوضات للتباحث حول مشروع الوحدة ...**" (٦٧) .

صدر بيان مشترك في ختام المباحثات اكد على حتمية التقاء جميع القوى الثورية الوحدوية في ا لجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية وتحملهم جميعا كامل مسؤوليتها في قيادة ثورة الوحدة وبنائها (٦٨) .

لم تستمر مفاوضات الوحدة بل توقفت في شهر اذار عام ١٩٦٣ الا انها استؤنفت ثانية في بداية شهر نيسان من نفس العام ويبدو ان الاستئناف لم يات من فراغ بل استنادا للمكالمة الهاتفية للرئيس جمال عبدالناصر مع الاطراف المعنية بالمشروع الوحدوي ومنها نستطيع ان نقدر دور الرئيس جمال في تحريك المشروع باي اتجاه يراه مناسبا(٦٩). ويمكن ان نطلق على المرحلة السابقة بالمرحلة الاولى في المفاوضات اما المرحلة الثانية من المفاوضات الوحدوية والتي بدات في ٦ نيسان وقد مثل العراق فيها كل من احمد حسن البكر رئيس الوزراء وعلي صالح السعدي وزير الداخلية والفريق صالح مهدي عماش وزير الدفاع اما الوفد السوري مثلة كل من الفريق لؤي الاتاسي رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة وصلاح الدين البيطار رئيس مجلس الوزراء وشبلي العيسمي وزير الاصلاح الزراعي اما الوفد المصري مثله كل من الرئيس جمال عبدالناصر وعبداللطيف البغدادي والمشير عبدالحكيم عامر وكمال الدين حسين وعلي

صبري(٧٠). يبدو ان اللقاء الاخير كان مثمرا وتم فيه اقرار تشكيل اللجنة الثلاثية لوضع تفاصيل اتفاق الوحدة الاتحادية وفي ضوء التطورات الايجابية للمشروع صرح علي صبري من الوفد المصري بقولة "... لقد اتفق على ان يكون اسم الدولة الاتحادية هو الجمهورية العربية المتحدة وعاصمتها القاهرة والعلم واحد هو علم الجمهورية العربية المتحدة ونجمة في العلم عن كل دولة من الدول المنظمة وتختص الدولة الاتحادية بالشؤون الخارجية والمعاهدات الدولية والدفاع والامن القومي والمالية والخزانة والضرائب وانشاء مجلس اعلى للتخطيط وشؤون الزراعة.

ان المشروع المعروض كان يمثل وحدة اتحادية وليست اندماجية واسندت من قبل الاحزاب القومية وكما قال الرئيس جمال عن ذلك ".. **ان حل الاحزاب التقدمية اوجد فراغا نتج عنه ما نتج** " ، وقال كذلك في ذات السياق " ... **ان فقدان التنظيم الشعبي وحل الاحزاب الوحدوية كانا خطئيين جسيمين سهل الطريق للرجعية والانتهازية بالتسلل الى المراكز القيادية في الدولة** ..." (٧١) .

لقد افرزت المباحثات ولادة ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ ووقع من قبل جمال عبدالناصر ممثلا عن الجمهورية العربية المتحدة واحمد حسن البكر ممثلا عن الجمهورية العراقية ولؤي الاتاسي ممثلا عن الجمهورية العربية السورية وتم الاتفاق على تحديد موعدا لاجراء الاستفتاء حول المشروع وذلك بتاريخ ٢٣ تموز من عام ١٩٦٣، الا ان المفاجأة جاءت من الرئيس جمال عبدالناصر عندما القى خطاب بمناسبة ذكرى عيد الثورة المصرية والذي يصادف يوم ٢٣ تموز لذلك جاء الخطاب يوم ٢٢ تموز وفيه اعلن انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من المشروع الوحدوي مؤكدا ان لا وحدة مع حزب البعث بعد فشل المحاولة لقلب نظام الحكم في سورية(٧٢).

يبدو ان السفير المصري كان مقتنع تماما بانه لا وحدة حقيقية مع نظام البعث لعدم مصداقيته وفي هذا السياق يسترجع السفير هويدي في ذاكرته الى ايام الانقلاب السوري في اذار ١٩٦٣ عندها تم استدعائه من قبل طالب حسين الشبيب وزير الخارجية العراقي وطلب من السفير المصري المساهمة في اجتماع عاجل لرئاسة الجمهورية وفي ذات الوقت كانت اذاعة بغداد تذيع بيانا تؤكد فيه ان العراق وضع قواته المسلحة غرب الفرات تحت امرة القيادة السورية الجديدة لتنفيذ تعليماتها ولدعم التغير الجديد(٧٣). يبدو ان البيان السالف الذكر عبارة عن مناورة عسكرية سعت القيادة العراقية تحقيق اهداف من ورائها وكما اكد ذلك امين هويدي بقوله " .. **لقد سئلت مصدرا عراقيا لا يرقى اليه الشك فاكد لي انه لا يوجد جندي عراقي واحد في المنطقة المحددة بالبيان** .."(٧٤)

لقد صدق امين هويدي عندما استدعي من قبل مجلس قيادة الثورة في العراق وتم الاستفسار منه عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتأييد التغير في سورية لم تكن اجابته سريعه او مندفعة بل جاءت من خلال ملاحظاته الدقيقة للموقف وكانت تنم على قدرة في المناورة فقال " .. **سوف نفعل كل شيء الا ما فعلوه** .." (٧٥) . يعد جواب هويدي اشارة للقيادة العراقية بان القيادة المصرية تفعل ولا تناور وان مخططات القيادة العراقية اضحت مكشوفة

القضية الكردية وملامح الحل المناسب

بعد نجاح حركة ٨ شباط وجه قادتها نداء الى فؤاد عارف للحضور الى مقر المجلس الوطني لقيادة الثورة الكائن في مبنى الاذاعة والتلفزيون وتم الطلب منه دعم الحركة وهنا طلب فؤاد عارف من علي صالح السعدي الاتصال بشوكت عقراوي والاخير اتصل بصالح(٧٦) اليوسفي للحضور الى مبنى الاذاعة وفعلا وصلا الى مبنى الاذاعة واتفق القادة الكرد على موقف موحد والمتمثل الاعلان عن تايدهم للحركة ومناشدة قادتها على حل القضية الكردية على اساس الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان (٧٧) ، والاكثر من ذلك ان الحزب الديمقراطي الكردستاني بعث برقية الى قادة الحركة بان ضربات الشعب الكردي على العدو اللدود للقوميتين الشقيقتين العربية والكردية وبقية الشعب العراقي وننتظر خطواتكم الايجابية الاخوية لبناء اسس الاخاء الطيبة نحو مستقبل مشرق وضاء يضمن مصالحها المتشابكة بما فيها تثبيت الحكم

الذاتي العادل لشعبنا ضمن الجمهورية العراقية (٧٨) ، وتعزيزا لبرقية التاييد وبعد مرور شهر على الحركة وتحديدا في الخامس من اذار ١٩٦٣ وصل وفد من كردستان الى بغداد برئاسة جلال الطالباني واجرى اتصالات مع قادة الحركة وبخاصة صالح مهدي عماش وزير الدفاع وفي الاجتماع اوضح قادة الحركة موقفهم اتجاه المنطقة الشمالية بتطبيق مبدا اللامركزية في المنطقة الشمالية الا ان القيادة الكردية لم توافق على مشروع الادارة اللامركزية للمنطقة الكردية وبالتالي يحق لنا القول ان المفاوضات لم تصل الى نتيجة مقنعة للكرد مما دفع الملا مصطفى الى تقديم مشروع لحل القضية وفيه طلب تشكيل جيش خاص له وتعين وكيل كردي في وزارة الخارجية يكون له دوره في تقرير الشؤون الخارجية التي لها علاقة بشمال العراق وطالب ان يكون وكيلا كرديا لوزير الداخلية له الحق وحده دون وزير الداخلية في الاشراف على امن المنطقة الشمالية وان لا يكون لوزير الداخلية الحق في تعقيب اي مواطن في المنطقة الشمالية الا بموافقة وكيله وقد فسرت ورقة العمل التي قدمها البرزاني بانه دعوة صريحة للانفصال(٧٩) .

اعتقد قادت حركة ٨ شباط ان اول عمل يجب انجازه يتمثل كيف يتم ايقاف القتال في شمال الوطن لذلك تم الاتفاق مع القيادة الكردية وصدر بيان مشترك في ذلك واعلن الملا مصطفى البارزاني من جانبه وقف اطلاق النار كما وعد ودخلت الحكومة في مفاوضات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وتم تعين اثنان من الكرد في الوزارة كما رفع الحظر الاقتصادي عن المنطقة الشمالية التي تشهد اعمال عسكرية وانسحبت القوات الحكومية من بعض المناطق (٨٠) الا ان القيادة الكردية كانت تشك بنوايا الحكومة المركزية ويبدو ان شكها كان دقيقا لان الحكومة لم تكن مستعدة لمنح الكرد اكثر من حكم ذاتي اداري محدود اما الكرد كان لديهم طموح اوسع من ذلك يشمل ولاية كردية مترامية يديرها الكرد حصريا وتدافع عنها قوات مسلحة كردية كما تتمتع بنظام مالي مستقر يرتكز على ضرائب محلية وعلى نسبة ثابتة من العائدات النفطية ومشاركة الكرد في الاجهزة الرئيسية للحكومة المركزية لحماية المصالح الكردية(٨١).

ان الحكومة المركزية لا يمكن ان تعترف بالحكم الذاتي للشعب الكردي او تقبل بالامتداد الاقليمي للولاية الكردية المقترحة والتي تصل الى كركوك وحقول النفط الكبرى ويمكن ايجاز مطاليب القيادة الكردية كانت تتمثل في النقاط التالية :-

ضرورة تحقيق الحكم الذاتي للشعب الكردي، تمثيل اكبر لهم في السلطة المركزية بعدد من المناصب الوزارية ، تعين وزرائهم في منطقة كوردستان، اما حدود منطقة كوردستان من الشمال تركيا ومن الجنوب جبال حمرين ومن الغرب سوريا ومن الشرق ايران، تعد النسبة من عائدات النفط بين النصف وبين اثنان على ثلاث ، اللغة الرسمية العربية والكردية، العفو الشامل عن كل من اشترك في العمليات العسكرية، السلطة اللامركزية للداخلية والتربية والتعليم والصحة والزراعة والعمل ويشرف على السلطة اللامركزية جهاز محلي يتكون من مجلسين تنفيذي واخر تشريعي، اما المناطق المشمولة بكردستان هي اربيل السليمانية كركوك وجزء من ديالى وجزء من الموصل(٨٢).

اصدر مجلس الحركة بيانا اشاد فيه بالروابط الاخوية بين القوميات المتآخية في البلاد مؤكدا على ضرورة تطبيق المشاركة بين جميع المواطنين في الوطن لضمان حقوق الكرد الا ان القيادة الكردية ممثلة بالملا مصطفى البارزاني طالبت بتطبيق الحكم الذاتي للمنطقة الكردية وحدد موعدا نهائيا للحكومة المركزية ينتهي يوم ٧ اذار ١٩٦٣ لتنفيذها وحاول الملا مصطفى ايصال فكرته المؤمن بها للقيادة المصرية وتمثل ذلك بالرسائل التي سلمت من القيادة الكردية الى القادة المصريين والتي نقلها اليها صالح اليوسفي وشوكت عقراوي وهم من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني وتضمنت طلب تدخل الرئيس جمال عبدالناصر لحل الازمة الكردية مع الحكومة المركزية في العراق مع الاشارة الى ان الحكومة العراقية ترفض رفضا باتا اعطاء الكرد الحكم الذاتي المقترح وافضل ما تقدمه يتمثل في توسيع سلطة الحكم المحلي المرفوض من وجهة نظر الملا مصطفى البارزاني ، ويبدو ان امين هويدي استوعب الموقف وحاول من جهته التدخل في الامر الا ان وزير الخارجية العراقي اخبره بعدم جدوى ذلك وان الحكومة المركزية جادة في التعامل مع القضية

الكردية بطريقة جديدة وكانت ذو اتجاهين : -

الاتجاه الاول يتمثل بتحشيد القوة العسكرية في الشمال واستخدامها في قمع الحركات العسكرية المناوئة للسلطة المركزية .

الاتجاه الثاني يتمثل بتشكيل قوة من القبائل الكردية الموالية للحكومة المركزية والمتقاطعة مع الذين حملوا السلاح في وجه السلطة المركزية وسمية القوة القبلية الكردية قوة صلاح الدين وبالتالي ستكون المواجهة مشتركة بين الجيش والشرطة التابعة للحكومة المركزية اضافة القوة الكردية الموالية لها وبالتالي سيكون القتال بين الكرد انفسهم ومع القوات للحكومة المركزية(٨٣). يبدو ان وزير الخارجية كان مقتنعا ان القتال قائم لا محال بين الطرفين وذلك لارتفاع سقف طلبات القيادات الكردية والتي وردت في ٥ حزيران ١٩٦٣ وبدات الاشارات التي تنبه بان القتال سينطلق في حزيران، الا ان الموقف العسكري للحكومة المركزية من حيث التجهيزات والامور الملحقة الاخرى دفعها لعقد مؤتمر برئاسة رئيس الوزراء احمد حسن البكر وحضره صالح مهدي عماش وزير الدفاع وطاهر يحي رئيس اركان الجيش وصبحي عبدالحميد مدير الحركات العسكرية وفي الاجتماع تم تدارس الموقف العسكري في شمال الوطن وامكانية تدبير قوات اضافية من سوريا وعندها قدم رئيس الوزراء اقتراحا تمثل بسفر وزير الدفاع على راس وفد يضم صبحي عبدالحميد وحردان عبدالغفار التكريتي يطلبون المساعدة من الجمهورية العربية السورية وكانت الاستجابة السورية جيدة وارسلت قوة بقيادة العقيد الركن فهد الشاعر قدرت بأربعة الاف وقد علق وزير الدفاع صالح مهدي عماش بان القوات السورية الواصلة لا يجوز زجها في القتال وان الهدف من وصولها الى العراق سياسي ، وقد علق عبدالكريم فرحان والذي كان يشغل قائد فرقة في القاطع الشمالي عندما قال " **... لقد فرحت بوصول القوات السورية الا انني استغربت من قول وزير الدفاع عدم اشراك القوات السورية في القتال ...**" (٨٤) . وبذلك برز لدينا اتفاق عراقي سوري في ٢٨ ايلول ١٩٦٣ ويمثل ولادة الوحدة العسكرية بين الطرفين وتم تشكيل مجلس دفاع اعلى مؤلف من القائد العام للجيش الموحد وثلاثة اعضاء من كل قطر يعينهم المجلس وفي ضوء ذلك تم تعين الفريق الركن صالح مهدي عماش قائدا عاما للقوات المسلحة وتكون دمشق مقرا للقيادة العامة.

يبدو ان الاتفاق المذكور لم يحظ بتايد رئيس الجمهوري وقدم رئيس الوزراء استقالته وقال حول الموضوع " .. **انني لا اود خيانة وطني واني على استعداد لترك بغداد الا ان الوضع بقي على ما هو عليه حتى احداث ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وفي ضوئها انسحبت القوات السورية من الشمال**(٨٥).

بعد انسحاب القوات السورية طلبت الحكومة العراقية من القيادة المصرية ارسال قوات من الجيش المصري للعراق لتحل محل القوات السورية المنسحبة وذلك في ١٨ كانون الاول ١٩٦٣ وجاء الطلب عند زيارة وزير الخارجية العراقي صبحي عبدالحميد الى القاهرة وقابل فيها الرئيس جمال عبدالناصر وحضر المقابلة المشير عبدالحكيم عامر وفيها تم الطلب بتواجد قوات مصرية في العراق مهما كان حجمها لاعتقاده ان تواجد القوات المصرية يحقق عدة اهداف منها -:

١. تامين الوضع في بغداد وبنفس الوقت يؤثر على الاوضاع السياسية في دمشق و جعل الكرد اكثر مرونة وضرورة تواجد هذه القوات في الموصل والحبانية وفي ضوء ذلك وافق الرئيس المصري على ارسال قوات مصرية الى العراق ومن الصنف المظلي ولكن بشرط ان لا تشارك القوات المصرية في اي اقتتال داخلي وهي اشارة للقتال في شمال العراق .
٢. لقد وصلت القوات المصرية الى منطقة التاجي بقيادة المقدم ابراهيم العرابي الا ان القيادة العراقية كانت مخططة لزج القوات المصرية في قتال الكرد وتم نقل الفكرة للسفير المصري بواسطة معاون رئيس اركان الجيش محمد مجيد عند زيارته للسفير الامر الذي دفع الاخير امين هويدي لمغادرة بغداد على جناح السرعة لإخبار الرئيس جمال عبدالناصر

بالامر وكان موقف عبدالناصر تجسد في الرسالة التي حملها السفير المصري الى الرئيس عبدالسلام محمد عارف وتركزت على نقطة اساسية لابد من ابعاد الجيش المصري المتواجد في العراق عن الاقتتال الداخلي(٨٦). ويبدو ان السفير المصري ابدى تحفظه من استغلال تواجد القوات المصرية والقتال مع قوات نظام الحكم ضد اي تحرك عسكري قد تنفذها بعض القطعات العسكرية(٨٧).

التشكيلات الوزارية واثرها في توجيه السياسة الداخلية

شكل احمد حسن البكر وزارته الاولى في ٨ شباط ١٩٦٣ وعاشت الوزارة حالة من الصراع السياسي والتصفية الجسدية الامر الذي دفع بعض الوزراء الى تقديم استقالاتهم ومنهم عبدالستار حسين عضو حزب الاستقلال ولحقت بها استقالات اخرى واحست الحكومة حالة الاحراج الذي قد تقع فيه بعد ازدياد عدد المستقيلين وترافق مع هذه الاجواء تعاطف الجماهير العراقية مع جمال عبدالناصر ومشروع الوحدة المطلوبة وخرج طلبة الكليات والمعاهد وهم يهتفون لعبدالناصر باعتباره زعيم القومية العربية وحاول البعثيون بتنظيماتهم احتواء هذه المظاهرات وشعاراتهم ولكن دون جدوى مما دفعهم لاصدار الاوامر الرسمية بمنع المظاهرات منعا باتا الا بعد الحصول على موافقة الحاكم السياسي العام والاكثر من ذلك ان السلطة منعت حتى المناقشات حول الوحدة في الصحف العراقية وتمثل ذلك بالتعليمات التي اصدرها مسارع الراوي وزير الارشاد في ٢٤ اذار ١٩٦٣ الا ان بعض الصحف لم تلتزم بذلك مثل جريدة العرب لصاحبها نعمان العاني مما دفع الرقابة لرفع المقال المخصص وترك مكانه فارغا(٨٨)، لذلك قدم رئيس الوزراء احمد حسن البكر استقالة حكومته في ١٢ مايس ١٩٦٣ وكلف مرة ثانية بتشكيل الوزارة بنفس اليوم ويبدو ان الهدف من الاستقالة ابعاد بعض الوزراء واستقدام اخرين بدلا عنهم ، الا ان المتفحص للمشهد السياسي يكتشف هناك جناحين داخل الحزب احدهما برئاسة علي صالح السعدي والاخر برئاسة حازم جواد(٨٩). في خضم هذه المتغيرات السياسية تم اكتشاف مؤامرة في مايس ١٩٦٣ لاسقاط العملية السياسية القائمة واتهمت في المؤامرة حركة القوميين العرب وفي هذا المجال يعلق امين هويدي حولها بالقول " ... **كنت يوم اعلان المؤامرة مع رئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف وكانت النية متجهه لاعدام المزيد ممن ساهموا في المؤامرة وقلت للرئيس من باب النصيحة ان عبدالكريم قاسم وقع وثيقة اعدامة يوم صادق على وثيقة اعدام ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهم اما رد الرئيس على النصيحة المقدمة قال بانه مستعد لقطع يده قبل التوقيع على ذلك** ..."(٩٠).

يبدو ان نصيحة السفير المصري قد تحمل تهديد مبطن للرئيس او التحذير من الاندفاع وتنفيذ الحكم بالاعدام الا انه وجد ان رئيس الجمهورية متعاطف مع ذات المنهج .

ان التغيرات في التشكيلات الوزارية التي جاءت في اعقاب حركة ٨ شباط والتي وصفت بانها حركة بعثية وكان زعمائها جلهم من الشباب الذين تنقصهم الخبرة ووجدوا انفسهم فجأة امام مسؤولية الحكم وتميز حكمهم بالسرعة في اتخاذ القرارات ودون الرجوع الى القيادة القطرية او القومية وهذا الامر ساهم في انقسام قادة البعث الى ثلاث توجهات :-

الاول ومن الممكن ان نطلق عليه الجناح اليميني ويضم طالب شبيب وزير الخارجية وحازم جواد وزير الدولة وحردان عبدالغفار التكريتي قائد القوة الجوية وطاهر يحي رئيس الاركان العامة وعبدالستار عبداللطيف وزير المواصلات و تسعى المجموعة للتعاون مع العناصر الوطنية الاخرى وعلى الاخص في الجيش وايضا تؤكد على ضرورة تأجيل تنفيذ المبادىء الراديكالية وخصوصا مبدا الاشتراكية ، اما التوجه الثاني ضم كل من علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبدالمجيد وهاني الفكيكي وابو طالب الهاشمي . ويبد ان اصحاب التوجه يصرون على تنفيذ المبادىء الاساسية وعلى الاخص الاشتراكية بحجة ان الاخيرة ستضمن تاييد الجماهير وحذرت من الاعتماد على ضباط الجيش القوميين وعلى الاخص اولئك الاعضاء في مجلس قيادة الثورة، اما التوجه الثالث ومن

الممكن وصفه بالتوجه المعتدل وضم كل من احمد حسن البكر رئيس الوزراء وصالح مهدي عماش وزير الدفاع ، حاول التوجه الثالث التوفيق بين الفئتين المتطرفتين من اجل الابقاء على وحدة الصف واقناعمها بالتعاون في مسائل معينة الا ان الوساطة لم تأت نفعا (٩١) .

لقد ساهمت تلك التوجهات داخل الحزب الى نشوب صراع على السلطة بين علي صالح السعدي زعيم الجناح اليساري وحازم جواد وطالب شبيب ممثلين عن الجناح اليميني مما دفع ممثلوا الجناح اليميني رغبتهم في الاستقالة بحدود حزيران ١٩٦٣ الا انهما تريثوا في الامر بفعل تاثير زملائهم .

ان الصراع بين صفوف زعماء البعث وتطاحنهم على السلطة اوجد العذر لتخليص البلاد منهم وتأثيره السلبي على البلاد ، وتمكن عبدالسلام عارف من استغلال الصراع لصالحه عندما ساند الجناح اليميني وتمكن من طرد الجناح اليساري وتمكن فيما بعد من تصفية الجناح اليميني (٩٢) .

لقد اعلن الرئيس عبدالسلام عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ نبا تغير الحكومة واحلال نظام جديد بقيادته محل نظام الحكم السابق واطلق عليها ثورة تشرين الثاني بعد الاطاحة بالبعثين . هنا قد نتسائل لماذا استقبلت حركة تشرين بالترحاب من قبل معظم القوى ؟ ويبدو ان الجواب يكمن لانهم اعتبروا حركة تشرين مخرجا للخلاص من دولة المنظمة السرية والتخلص من عذابهم لاعتقادهم ان النظام العسكري مهما كان قاسيا في عدائه للشرائح الديمقراطية في الداخل الا ان العدو من وجهة نظره يبقى في الخارج اما رجل المنظمة السرية يعتقد ان اعداءه محليين بالدرجة الاولى وبالتالي ستكون حتمية الصراع الداخلي الى حد الابادة الجماعية هدفا مباشرا لاستهداف خصومهم في الداخل (٩٣) . في ضوء ذلك قرر المجلس الوطني ما يلي :-

١. انتخاب المشير عبدالسلام عارف رئيسا للجمهورية العراقية رئيسا للمجلس الوطني
٢. يعين الرئيس عبدالسلام عارف قائدا عاما للقوات المسلحة
٣. يعين الزعيم الطيار حردان عبدالغفار التكريتي نائبا للقائد العام
٤. يخول المشير الركن عبدالسلام عارف صلاحيات خاصة لمدة سنة واحدة يتجدد تلقائيا عند الحاجة .
٥. يحل الحرس القومي وتلغى جميع القوانين والانظمة والتعليمات والاوامر المتعلقة به(٩٤) .

كلف طاهر يحي رئيس الاركان العامة بتشكيل الوزارة وذلك بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ وتم اختيار اعضاء الوزارة بصورة مشتركة بين رئيس الجمهورية وطاهر يحي وجاء معظم اعضاء الوزارة من القومين الناصرين وكان ثمانية منهم ضباط في الجيش وكما جاءت في الجدول رقم(٤)

جدول رقم (٤)

اعضاء الحكومة العراقية في اعقاب حركة تشرين الثاني ١٩٦٣

الاسم	المنصب	
الفريق طاهر يحي	رئيسا للوزارة	
الزعيم حردان التكريتي	وزارة الدفاع	
العقيد عبدالكريم فرحان	وزير الارشاد	
الزعيم رشيد مصلح	وزير الداخلية	
المقدم صبحي عبدالحميد	وزارة الخارجية	
اللواء محمود شيت خطاب	وزير الشؤون البلدية والقروية	
المقدم عبدالستار عبداللطيف	وزير المواصلات	
عبدالكريم علي	وزير التخطيط	
عبدالعزيز الوتاري	وزير النفط	
عبدالكريم هاني	وزير للشؤون الاجتماعية	
احمد عبدالستار الجواري	وزير التربية	
محمد عبدالجواد العبسي	وزير المالية	
كامل الخطيب	وزير العدل	
عزت مصطفى	وزير الصحة	
عبدالعزيز الحافظ	وزير للاقتصاد	
العقيد الطيار عارف عبدالرزاق	وزير الزراعة	
عبدالفتاح الالوسي	وزير للاسكان والاشغال العامة	
عبد الصاحب العلوان	وزير للاصلاح الزراعي	
كامل السامرائي	وزير دوله لشؤون الوحدة	
عبدالكريم كونه	وزير الصناعه	
مصلح النقشبندي	وزير الدولة	

الا ان الوزارة المذكورة عدلت في ٣١ كانون الثاني ١٩٦٤ عندما عين رشيد مصلح وزيرا للصحة اضافة الى منصبه وزيرا للداخلية خلفا لعزة مصطفى وتم تعين عبدالرزاق محي الدين وزير دولة لشؤون الوحدة خلفا لكامل السامرائي وفي ١ اذار ١٩٦٤ تم اعفاء الزعيم حردان عبدالغفار التكريتي من منصب وزير الدفاع واصبح رئيس الوزراء وزير الدفاع بالوكالة وفي ٢٧ اذار ١٩٦٤ تم تعين العقيد عبدالغني الراوي وزيرا للزراعة بدلا من الزعيم عارف عبدالرزاق الذي اصبح فيما بعد قائدا للقوة الجوية ، ويبدو في ظل هذه الفترة اختفت جميع الاحزاب تماما (٩٥) .

لم تستمر وزارة طاهر يحي طويلا علما انها كانت تضم القومين الناصرين وتم تعزيز العلاقات العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة وفي ظل الوزارة زادت المعارضة لقرارات التأميم مما دفع الوزارة الى تقديم استقالتها بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ الا ان رئيس الجمهورية عاد بنفس اليوم وكلف طاهر يحي تشكيل الوزارة مرة ثانية ومن الممكن القول ان الوزارة استقالة شكليا ووضع رئيس الوزارة برنامج عمل للوزارة الجديدة تستند الى النقاط التالية :-

- اعادة الحياة الدستورية والبرلمانية خلال فترة لا تتجاوز السنة الواحدة اعادة اعمار الشمال وحل جميع المشاكل المعلقة مع الكرد وبشكل يضمن الوحدة الوطنية
- انشاء مجلس شورى وفقا لبيان ١٨ تشرين الثاني ويساعد الحكومة على النهوض بمسؤوليتها شريطة ان يتم انشاؤه خلال شهر واحد فقط

- تحقيق نصوص اتفاق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة الموقع في ١٤ تشرين الاول ١٩٦٤(٩٦)

لقد اتفق الرئيس عبدالسلام عارف خلال محادثاته مع الرئيس جمال عبدالناصر في كانون الثاني عام ١٩٦٤ على اعادة تنظيم الاجهزة الدستورية في كل من مصر والعراق قبل اتخاذ اية خطوة للربط بين البلدين في مشروع الوحدة الاكبر ، ويبدو ان العراق كان سيسير على غرار النهج الدستور المصري مع اخذ الظروف المحلية بعين الاعتبار والمبادىء الاساسية التي كانت ستبنى عليها الوحدة كما اكد ذلك الرئيس جمال عبدالناصر خلال محادثات الوحدة فهي الاشتراكية العربية وقيادة عسكرية موحدة على الصعيدين الاقليمي والقومي وانشاء اتحاد اشتراكي في كل بلد عربي يحل محل الاحزاب السياسية(٩٧).

لقد اعلن طاهر يحي في وزارته الثانية بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥ خطة التنمية لخمس سنوات للمدة من ١٩٦٥ – ١٩٦٩ هدفها تحسين الاوضاع الاقتصادية وضرورة مضاعفة الدخل القومي خلال تسع سنوات وهدفها تنشيط الانتاج وغرس الثقة بالنظام الاشتراكي الجديد الا ان رئيس الوزارة قدم استقالة حكومته في ٦ ايلول ١٩٦٥ بسبب التقاطع الذي اصبح واضحا بين عبدالسلام عارف الذي اخذ يميل للخط المضاد للناصريين وطاهر يحي الميال للبعثين وتطور الامر بين الاثنين الى تهديد رئيس الوزارة بالاعتقال اذا لم يقدم استقالة وزارته في ٣ ايلول ١٩٦٥(٩٨). وهنا اوضح امين هويدي راية بإعادة اسناد الوزارة الى طاهر يحي ومن ثم اعفائه قسريا تقريبا فقال " ... **ان اعادة تشكيل الوزارة برئاسة طاهر يحي امر اقتضته الظروف القاسية التي كانت تمر بها البلاد وكان حلا مؤقتا علما ان الرئيس عبدالسلام عارف كان عازما على تغيره في اول فرصة ممكنة لان الثقة بين الرجلين كانت قد اهتزت علما بانهم كانوا اصدقاء ويتوقع الرئيس عبدالسلام عارف من طاهر يحي موقفا اكثر صراحة ويتوقع منه اكثر مسايرة له في اتجاهاته ومن الممكن القول ان الرئيس عبدالسلام نقلت اليه حكايات كان يرددها طاهر يحي في مجالسه الخاصة بل ان طاهر يحي كان مقتنعا بان المحيطين بالرئيس عبدالسلام في القصر كانوا يكيدون لطاهر يحيى .**

في ضوء ما تقدم يبدو ان طاهر يحي كان يتوقع ان يدفع لتقديم استقالته في اية لحظة لذلك لم يستغرب عندما طلب منه الرئيس عبدالسلام بتقديم الاستقالة (٩٩) .

كلف برئاسة الوزارة العميد الركن عارف(١٠٠) عبدالرزاق قائد القوة الجوية ولكن من الضروري ادخال الدكتور عبدالرحمن البزاز سفير العراق في لندن نائبا لرئيس الوزارة ، علما ان الترتيبات التي كان في النية اجراءها في الوزارة الجديدة وقبل ان تعلن للجميع حاول ابلاغ السفير المصري في بغداد ولم يكن الرئيس عارف لوحده الذي ابلغني بل اتصل كذلك عبدالرحمن البزاز واخبرني بالأمر . حاول السفير المصري ان يبدي نصائحه الى الرئيس عبدالسلام في هذه المرحلة الحرجة مؤكدا له ضرورة لم شمل الفئات القومية المتنافرة على ان تمثل الفئات جميعها في الوزارة الجديدة بما في ذلك جماعة صبحي عبدالحميد ولابد من ان يمد يده اليهم والعمل على وحدة الصف ولم الشمل (١٠١) .

بعد النصائح التي قدمها السفير امين هويدي حاول ان يعرض بعض الاسئلة على نفسه ، السؤال الاول لماذا اتصل الرئيس عبدالسلام عارف ليخبرني بالتعديل الوزاري لم يعلن عنه بعد؟ اما السؤال الثاني لماذا وقع الاختار على عارف عبدالرزاق والذي كان موضع شك الرئيس عبدالسلام ؟ اما الاجابة على السؤال الاول من الممكن القول انها مكرمة من الرئيس عبدالسلام خصني بها الا ان الجواب غير مقنع بدليل انه لم يشملني بمثلها في المدة السابقة ، اما الاجابة على السؤال الثاني فيه عدة محاور منها كان الرئيس يرمي الى ابعاد عارف عبدالرزاق عن قيادة القوة الجوية حتى يتمكن من ادخال اصابعه في القيادة وكان يحول دون ذلك عارف عبدالرزاق اما العامل الاخر كان الرئيس عبدالسلام ينوي الى عزله عن الفئات القومية الاخرى وساعي الى اجراء حركة تنقلات واسعة النطاق يبعد فيها الضباط الذين ينتمون الى الكتل المختلفة خاصة كتلة صبحي عبدالحميد الى خارج بغداد من اجل اساءة العلاقة بين عارف عبدالرزاق والكتل المختلفة والتخلص من عارف عبدالرزاق بعد ان اصبح معزولا عن كافة الفئات القومية اما العامل الاخير العلم بنوايا عارف

عبدالرزاق في التخطيط للقيام بانقلاب حالما يتسلم رئاسة الوزارة وكانه حاول تسريع العملية الانقلابية(١٠٢). ويبدو ان عارف عبدالرزاق وقع في الفخ علما ان عبدالسلام عارف كانت ترتيباته الامنية من اجل الحفاظ على السلطة كانت جيدة جدا حاول السفير المصري ايصال فكرة احتمال فشل الانقلاب واردة وقد اوصل الفكرة الى وزير العدل وكان في حينها عبدالستار الحسين . وصلت الفكرة الى عارف عبدالرزاق الا ان الاخير كانت ثقته بنفسه عالية جدا(١٠٣)

يبدو ان الرئيس عبدالسلام كان مدرك لتوجهات رئيس وزرائه الجديد لذلك حاول ان يطلب منه بعض الطلبات الهدف منها اضعاف لموقف عارف عبدالرزاق ومن طلباته الاول نقل محمد مجيد معاون رئيس اركان الجيش ليكون امر لكلية الاركان علما ان الاخير كان برحلة علاجية في لندن وتمت الموافقة على الفقرة من قبل جماعة عارف عبدالرزاق على ان يعود الى منصبه بعد التخلص من عبدالسلام عارف ،الا انه حاول الطلب من رئيس وزراءه الجديد ضرورة نقل العقيد عرفان وجدي قائد الكلية العسكرية والعقيد محمد يوسف مدير الحركات العسكرية الى اي مكان اخر ولكن بشرط خارج بغداد ، اما موقف رئيس الوزراء من هذه الطلبات كانت الموافقة السريعة (١٠٤) .

ويبدو ان الاستجابة السريعة من قبل رئيس الوزراء لطلبات رئيس الجمهورية جاءت ضمن خطته بعدم الاصطدام مع رئيس الجمهورية من اجل كسب الوقت والتعجيل بالانقلاب الموعود

ان الاستجابة السريعة من قبل رئيس الوزراء لطلبات رئيس الجمهورية لم تحض بارتياح من قبل زملاء رئيس الوزراء والمنسقين معه من اجل انجاح الانقلاب الموعود مشيرين عليه بان عمله هذا قد تم اخلاء بغداد من الضباط المؤيدين للحركة وبهذه الطريقة من الصعوبة نجاح اي عمل انقلابي ،كان لموقف زملائه من حركة التنقلات للضباط جعله في حيرة من امره وكان امامه ان يختار حلا من اثنين :-

الاول الاعتراض على طلبات الرئيس وعدم اغضاب زملائه وهذا الحل يجعل الاصطدام بينه وبين رئيس الجمهورية قريب ومن المحتمل قيام الحركة الانقلابية في اقرب فرصة ، ام الحل الثاني الموافقة على طلبات رئيس الجمهورية و ياتي ذلك تماشيا مع الاتفاق الذي عقده في السابق مع سعيد صليبي والمتمثل بخوض تجربة جديدة مع رئيس الجمهورية مدتها ثلاثة شهور والهدف منها محاولة اصلاح توجهات الرئيس ، الا ان رئيس الوزراء عاش صراع في الاختيار وفي الاخير تم اختيار الحل الاول والمتمثل عدم مسايرة الرئيس عبدالسلام وساير وجهة نظر زملائه وبالتالي اصبح لابد من تنفيذ الانقلاب في القريب العاجل ووقع الاختيار على موعد انعقاد مؤتمر القمة العربي (١٠٥) المنعقد في الدار البيضاء ولمشاركة رئيس الجمهورية في المؤتمر (١٠٦)

غادر رئيس الجمهورية بغداد في ١٢ ايلول ١٩٦٥ قاصدا الدار البيضاء وتولى السلطة في البلاد بعد غياب رئيس الجمهورية مجلس مكون من رئيس الوزراء ورئيس الاركان وكانت خطة عملية الانقلاب سهلة وتتمثل في انذار القطعات العسكرية المؤيده للانقلاب وذلك يوم ١٥ ايلول ١٩٦٥ ثم يتم استدعاء الضباط المؤيدين للرئيس عبدالسلام ومعهم سعيد صليبي الذي شغل منصب امر الانضباط العسكري وقائد موقع بغداد وكان مقرر تنفيذ الخطة الانقلابية بتاريخ ١٥ ايلول عام ١٩٦٥ الى مقر رئاسة الوزراء ويتم اعتقاله بعد ذلك يتوجه رئيس الوزراء الى دار الاذاعة ليعلن تنحية رئيس الجمهورية والغاء منصب رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس قيادة الثورة ووزارة جديدة (١٠٧) .

لم تستمر الخطة الانقلابية في توقيتاتها بل قدمت يوما واحدا واصبحت يوم ١٤ ايلول ولابد من السيطرة على معسكر ابي غريب اولا مساء يوم ١٤ ايلول ويتولى تنفيذ هذا العمل عبد الامير الربيعي ويلحق به صبحي عبدالحميد ومحمد مجيد وعيسى الشاوي وعدنان ايوب صبري ، اما الملاحظات التي سجلها امين هويدي على الخطة تبدا من التعديل عليها والتي لم تحض بقبول صبحي عبدالحميد وعدم اعطائه علم واجبر على قبول الموقف لاسيما ان جماعة صبحي عبدالحميد انشقوا عليه وقرروا عزله واصبحوا اكثر ميلا الى عارف عبدالرزاق ولقد ادرك الانقلابين القوات الموالية للرئيس عبدالسلام داخل بغداد ومنها القوات التي تحرس الاذاعة وهناك لواء الحرس الجمهوري وقوات الانضباط العسكري

والتي كانت بقيادة سعيد صليبي ولذلك لابد من التاثير على الاخير وتم استدعى قائد الانقلاب عارف عبد الرزاق حميد قادر مدير الشرطة العام وطلب منه اما مساندة الانقلاب او الوقوف على الحياد ويبدو ان قائد الشرطة تظاهر بانه متعاطف مع الانقلاب والاكثر من ذلك فانه سيقنع سعيد صليبي في القبول وتمكن حميد قادر من الخروج من اللقاء (١٠٨). عندما علم سعيد صليبي بالانقلاب انذر كافة القطعات الموالية اليهم بمقاومة اي حركة مضادة للحكم وحاول قائد الانقلاب استدعاء سعيد صليبي الى اللقاء به وتم ذلك ولكن بدون نتيجة محددة ومن الممكن القول بان كل المؤشرات تؤكد بان المحاولة في طريقها الى الفشل مما دفع قائد الانقلاب وفي صباح يوم ١٥ ايلول ١٩٦٥ لمغادرة بغداد مع عائلته بطائرة عسكرية الى القاهرة وقد وصلت اخبار الانقلاب الى الرئيس عبد السلام عن طريق الرئيس عبدالناصر وتم ذلك عن طريق امين هويدي وتم استقدامه من الدار البيضاء الى القاهرة ومنها الى بغداد في سرية تامة وعلى طائرة عسكرية(١٠٩). ولكن السؤال المعروض هنا هل كان السفير المصري في بغداد على علم بالانقلاب ؟ في هذا الجانب يذكر السفير كنت في يوم ١٥ ايلول قررت السفر الى القاهرة للتشاور مع حكومتي وكان من اللائق الاتصال برئيس الوزراء لاخبره بسفري وفعلا اتصلت به مساء يوم ١٤ ايلول وقد سجلت تلك المكالمة واستغلت ضدي ومن اجل تشويه العلاقة بين القاهرة وبغداد علما ان اول علم لي بالمحاولة الانقلابية صباح يوم ١٥ ايلول عن طريق احد الاصدقاء(١١٠). حاول السفير عرض السؤال التالي هل كان بالامكان القاء القبض على قائد الانقلاب ومنعه من مغادرة العراق ؟ وعند الاجابة على السؤال نعم كان بالامكان من قبل سعيد صليبي الا ان العلاقة القوية مع عارف عبدالرزاق كونهم من بلدة واحدة بل كانت صداقتهما تصل الى حد الاخوة ومن الادلة التي تشير ان سعيد صليبي سهل مهمة هروب عارف عبدالرزاق من بغداد بالطائرة الحربية الى القاهرة فقد مكث عارف عبدالرزاق في المطار لمدة ساعتين حتى تم تجهيز الطائرة للسفر ثم تم اكتشافها بانها غير صالحة كل تلك المؤشرات تؤكد ان سعيد صليبي سهل مهمة خروج قائد الانقلاب بالطائرة (١١١) .

بالرغم من عدم العلم بالانقلاب الا ان بعض الاصدقاء اخبر السفير المصري بان العقيد بشير الطالب يشير بين ضباطه بان سفير الجمهورية العربية المتحدة هو الذي دبر الانقلاب وبعد عودة الرئيس عبدالسلام الى بغداد واتصلت به لأطمئن على السلامة فكان رده بان رجل القاهرة(١١٢) له يد في الموضوع وكانه يتهم القيادة في مصر بتدبير الانقلاب وانه هاجم الصحف المصرية واذاعتها فهي لم تشجب المؤامرة بل التزمت الصمت (١١٣) .

كان الرئيس عبدالسلام مقتنع تماما بان الانقلاب من تدبير القاهرة وحاول السفير قدر الامكان تصحيح الفكرة بان القاهرة بعيدة عن التدبير وبنفس الوقت اقتنعت بان لا فائدة من بقائي في بغداد وان ضرره اكثر من نفعه ولابد من السفر الى القاهرة ولابد من تغير الوجوه واصبحت اعرف عن خبايا العراق وسياسته وكانت اتصالاتي واسعة في العراق من شماله الى جنوبه مما اثار الحقد والضغينة لذلك قررت ان اترك العراق وقد استقبلت من قبل الرئيس جمال عبدالناصر بعد وصولي من بغداد بأيام وفيها شكر جهودي وتم تكليفي بوزارة الارشاد القومي (١١٤)

الخاتمة

تعد الوزارة من النظم الادارية في الدولة العربية الاسلامية وتم اعتمادها بعد تطور بناء الدولة وتوسعت المهام لذلك كان التوجب على ضرورة توزيع المهمات كل حسب اختصاصه وكان الهدف من ذلك تقديم الخدمات المتخصصة للمواطن وفي ضوء ذلك لابد من يتراس الوزارة المعنية ان يكون من نفس صنف الوزارة واستمر ذلك حتى بناء الدولة الحديثة والمعاصرة الا اننا نستطيع القول ان الوزارة في العهود الاخيرة انقسمت الى قسمين متميزين الاول من الممكن ان نطلق عليه القيادة العليا للوزارة والمتمثل براس الوزارة اما القسم الثاني يطلق عليه الاذرع الادارية للوزارة وهي التي تسير الادارة وتقدم الخدمات وتقومها . لقد حرصت القيادة السياسية في الدولة المعاصرة ومنها العراق ان تثبت في راس الوزارة

شخصيات متطابقة مع توجهات النظام السياسية بغض النظر عن تخصصه الدقيق اما الاذرع الاخرى في الوزارة ممكن ان تمارس تخصصاتها وسنلاحظ البون يتسع بين قيادة الوزارة واذرعها الادارية وهذا التباين ساهم في تردي الخدمات التي تقدمها الوزارات الى المواطنين وفي جميع الحقب الزمنية ، وبما ان عدد الوزارات كبير لذلك كان اختيار نموذج وزارة الداخلية للمقارنة . حاول النظام السياسي في العراق الحرص على الشخصية التي تتسنم منصب وزارة الداخلية وذلك لتاثيرها في الانتخابات النيابية ووجدنا هناك بون شاسع بين مؤهلات الوزير المهنية والوزارة المعنية ومن الممكن ملاحظة تاثير العلاقات السياسية في تعين الوزير هذا في العهد الملكي اما في العهد الجمهوري استمر ذات المنهج بل وكان اكثر وضوحا عندما نلاحظ ان تاثير العلاقات السياسية في تسنم منصب الوزارة اما تاثير المؤهلات الشخصية كان ضعيفا بل لم يكن بالمستوى المطلوب لذلك كانت الخدمات المقدمة ضعيفة والحل المناسب ضرورة اللجوء الى اختيار الشخص في المنصب وحسب مؤهلاته في ذلك المنصب ، في ضوء ما تقدم يبد ان سر عدم النهوض الكامل في الوزارات لان النظام السياسي حريص على العلاقات السياسية للوزير من المؤهلات التي يتمتع بها .

الهوامش

١ – احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو " شهود ثورة يوليو "، ج٤ ، ط١ ، (بيروت ١٩٧٧) ، ص ٨٦

٢ – جهاز المخابرات العامة تم انشاؤه بعد ثورة تموز ١٩٥٢ اصدر الرئيس جمال عبدالناصر قراره بانشاء جهاز المخابرات عام ١٩٥٥ واسندت رئاسة الجهاز الى زكريا محي الدين وكانت مهمة الجهاز لحماية الامن القومي المصري ولكن البداية الحقيقية له كانت مع تولي صلاح نصر رئاسته عام ١٩٥٧ حيث قام بتاسيس فعلي لمخابرات قوية واعتمد عاى منهجه من جاء بعده فقد قام بانشاء مبنى منفصل للجهاز وانشاء وحدات منفصلة للراديو والكمبيوتر والتزوير والخداع ولتغطية نفقات عمل الجهاز الباهضة قام صلاح نصر بانشاء شركة النصر للاستيراد والتصدير لتكون ستارا للاعمال المخابرات المصرية علما ان المخابرات العامة المصرية تملك شركات اخرى داخل مصر اغلبها للسياحة والطيران والمقاولات ومن ابرز رؤساء الجهاز زكريا محي الدين امتد فترته من ١٩٥٤ – ١٩٥٦ وجاء بعده علي صبري للمدة من ١٩٥٦ – ١٩٥٧ ثم صلاح نصر للمدة من ١٩٥٧ – ١٩٦٧ ثم امين هويدي من ١٩٦٧ – ١٩٧٠ للمزيد ينظر ar.m. wikipedia

٣ – عبدالكريم جاسم محمد بكر الزبيدي ولد في منطقة المهدية بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤ وهو الابن الرابع في العائلة المتكونة من خمسة ابناء وانتقلت اسرته الى منطقة الصويرة عام ١٩٢١ وفيها دخل المدرسة الابتدائية الا ان عائلته لم تسنمر طويلا في الصويرة ورجعت الى بغداد عام ١٩٢٦ في المدرسة المامونية ثم انتقل الى الثانوية المركزية وفي عام ١٩٣١ عين معلما لمادة اللغة الانكليزية في مدرسة الشامية في لواء الديوانية الا انه استقال من وظيفته بعد مرور اقل السنة ودخل الى الكلية العسكرية عام ١٩٣٢ وبعدها دخل الى كلية الاركان عام ١٩٤٠ واشترك في حرب عام ١٩٤٨ وانتمى الى تنظيم الضباط الاحرار ومن المساهمين في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ للمزيد من التفاصيل ينظر حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية " الاحزاب والجمعيات والحركات الشخصيات السياسية والقومية الدينية في العراق ،(بيروت ٢٠٠٧) ، ص ٤٨٧

٤ – حسن البزاز ، عبدالرحمن البزاز مع الشعب ، ط١ ، (عمان ٢٠١٠) ، ص ٢٢

٥ – ولد عام ١٩١٨ في قرية بني مر بالقرب من اسيوط وان اجداده من الفلاحين وكانوا يملكون بعض الافدنة من الاراضي اما والده كان من الموظفين بالحكومة ونقل بعد ذلك الى الاسكندرية وهناك تزوج من ابنة احد التجار ثم نقل الى منطقة اسيوط الا ان والته توفية عام ١٩٢٦ وفي الاسكندرية مارس جمال العمل السياسي واشترك في المظاهرات وبعد توقيع المعاهدة البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ والتي وسعت عدد الطلبة المقبولين في الكلية العسكرية عام ١٩٣٧ويعد جمال عبدالناصر من المؤسسين للتنظيم السري ويعد من قادة ثورة ٢٣ توز ١٩٥٢ توفية عام ١٩٧٠ للمزيد من التفاصيل ينظر جاك دومال وماري لوروا ، جمال عبدالناصر من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة ، ترجمة ريمون نشاطي ، ط١ ، (بيروت ١٩٦٨) ، ص ٤٦

٦ – عبدالكريم فرحان ، حصاد ثورة " مذكرات تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ " ، ط٢ ، (دمشق ١٩٩٦) ، ص ٧١ ؛ محمد حسنين هيكل سنوات الغليان ، ط١ ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، (القاهرة ١٩٨٨) ، ص ٣٤٣

٧ – عبدالسلام محمد عارف الجميلي ولد عام ١٩٢١ في قرية سميكة بالرمادي ونشا في محيط متدين تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٩ وبعد ذلك نقل الى البصرة وذلك لمعاقبته لانه كان متعاطف مع حركة مايس وفي البصرة تعرف على عبدالكريم قاسم ونجح في القيام بانقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ثم اصبح رئيسا لمجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة قتل بحادث سقوط طائرته بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٦٦ للمزيد ينظر حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٥٣

٨ – في هذا المجال يذكر هاني الفكيكي وصلنا انا ومحسن الشيخ راضي متاخرين الى احدى جلسات مجلس قيادة الثورة فقال عبدالسلام جاء الروافض وبنفس الوقت يقول الفكيكي بانه لم يتجرا على مقابلة السيد محسن الحكيم عند زيارته الكاظمية في عهد عبدالسلام عارف وكنا نخاف ان تتهمنا السلطة بالطائفية للمزيد من التفاصيل ينظر وسن سعيد عبود الكرعاوي ، السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦ – ١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة القادسية ٢٠٠٧ ، ص ١١٨

٩ – وسن سعيد عبود الكرعاوي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ ؛ عبدالخالق حسين ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ،ط١ ، (بغداد ٢٠١١) ، ص ١٨١

١٠ – ولد في مدينة عانه عام ١٩١٢درس في كلية الحقوق جامعة بغداد ثم اكمل دراسته في لندن لدراسة القانون وبعد عودته الى العراق اعتقل عام ١٩٤١ في اعقاب احداث مايس عمل في وزارة العدل واصبح عميد لكلية الحقوق وانظم الى نادي البعث العربي عام ١٩٥٧ اعتقل ونفي الى مدينة تكريت اثر تقديم اساتذة من مختلف كليات بغداد مذكرة احتجاج شديدة اللجة الى الملك فيصل الثاني يحتجون فيها على اجراءات الحكومة التعسفية ضد ابناء الشعب والطلاب ثم فصل من منصبه ومارس المحاماة وبعد ذلك اعيد الى منصبه عميدا لكلية الحقوق ثم نقل الى وزارة العدل وعمل قاضيا الا انه اعتقل في اعقاب احداث الموصل وسجن في اذار عام ١٩٥٩ وسافر الى لبنان ثم التجا الى مصر عمل خلالها مدير لمعهد الدراسات العربية وبعد انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ عين سفيرا العراق في مصر ثم في لندن ثم اصبح الامين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك سجن في قصر النهاية عام ١٩٦٩ واطلق سراحه عام ١٩٧٠ وتوفيه هناك عام ١٩٧١ للمزيد من التفاصيل ينظر حسن لطيف الزبيدي ' المصدر السابق ، ص ٢٣٩

١١ – ولد في مدينة النجف الاشرف عام ١٨٨٨وفيها تلقى علوم دينية في حوزتها العلمية وفي عام ١٩١٢ انتمى الى جمعية النادي الوطني في بغداد تولى منصب وزارة المعارف في وزارة ياسين الهاشمي الاولى الا انه لم يستمر في منصبه بل قدم استقالته من المنصب واشترك ايضا في وزارة ياسين الهاشمي الثانية واستقال بعد ستة اشهر من تولية المنصب وتقلد مناصب وزارية اخرى وتولى رئاسة مجلس النواب عام ١٩٤٣ ومن ابرز اعماله تقديم مذكرة احتجاج الى رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز عام ١٩٦٥ طالب فيها ردم الهوة الطائفية في مرافق الدولة والوظائف الحكومية ، الا انه توفي في نفس العام للمزيد من التفاصيل ينظر حسن لطيف الزيدي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٢٢ –٣٢٤

١٢ – حسن البزاز ، المصدر السابق ، ص٤١

١٣ – تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق " بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط ٢٠٠٢ ، ترجمة زينة جابر ادريس ، ط١ (بيروت ٢٠٠٦) ، ص ٢٣٠

١٤ – الفريق الركن احمد صالح العبدي وهو قائد عسكري ولد في محلة الدوريين في جانب الكرخ ببغداد ولد عام ١٩١٢ دخل الكلية العسكرية مع الزعيم عبدالكريم قاسم وتخرج بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٣٤ ودرس علوم العسكرية في المملكة المتحدة ودرس كلية الحقوق العراقية وتخرج منها عام ١٩٥٣ وشغل منصب اول رئيس الاركان في الجيش العراقي في العهد الجمهوري وحاكما عسكريا عاما عام ١٩٥٨ وتم القاء القيض عليه في اعقاب انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ واودع السجن واطلق سراحه بعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وتوفي في منزله ببغداد ١٩٦٨ للمزيد ينظر جريدة التاخي نشرة الكترونية العدد ٧٣٣٠ التاريخ ٣٠ اذار ٢٠١٧

١٥ – جعفر عبدالدائم المنصور ، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب جامعة البصرة ٢٠٠٧ ، ص ١٦٠

١٦ – لم تكن ظاهرة الهجرة عملية غير مسببه بل جاءت بفعل عوامل عديدة منها عدم قدرة الريف على معيشة السكان وانحلال الرابطة القبلية وعدم اهتمام الحكومة بمشاريع الري وايصال مياه السقي الى الاراضي الزراعية وعدم توفر الخدمات الصحية والتعليمية والذي شجعهم اكثر القوانين التي صدرت في اعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتوفر فرص العمل الكبيرة في المدينة للمزيد من التفاصيل ينظر سعد عبدالواحد عبدالخضر ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العراق في عهد الزعيم عبدالكريم قاسم ،ط١ ، (بغداد ٢٠١٩) ، ٤٦

١٧ – صدر قانون الاصلاح الزراعي بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٥٩ وحدد حيازة اي شخص لارض زراعية بما لايزيد عن ٢٠٠٠ دونم في الاراضي المروية بالامطار و ١٠٠٠ دونم في الاراضي المروية بالتدفق الحر للمياه بالوسائل الاصطناعية وواضح ان القيادة الجديدة حاولت حجب القوة والسلطة عن امراء الارض الذين كانوا لعهد طويل عماد النظام الملكي وكانوا ياملون بكسب قاعدة عريضة من الدعم الريفي لطبقة واسعة

الانتشار من الفلاحين مالكي الارض للمزيد من التفاصيل ينظر حنا بطاطو ، العراق " الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار " ، الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط١ ، (ايران ٢٠٠٦) ، ص ١٤٨

١٨ – في ضوء ذلك بالامكان اجراء مقارنة بين سكان الريف والحضر في السنوات التي سبقت الثورة والسنوات اللاحقة لها ففي عام ١٩٥٧ بلغ سكان المدن ٢٤٤٥٤٥٩اما سكان الريف بلغ عددهم ٣٨٥٣٥١٩ وبذلك يصبح مجموع السكان ٦٢٩٨٩٧٨ وفي ضوء الارقام السالفة الذكر يكون سكان الارياف الى مجموع السكان بنسبة ٢,٦١% اما سكان المدن كانت نسبتهم تقدر ٣٨,٨% وفي ضوء الارقام السالفة الذكر تكون الزيادة في نفوس العراق باطراد علما ان نفوس العراق كانت في عام ١٩٤٧ كانت ٤,٨١٦ مليون اما بعد الثورة وتحديدا في عام ١٩٦٥ بلغ عدد سكان المدن ٤١١٢٢٩١ اما سكان الارياف بلغ عددهم ٣٩٣٥١٢٤ وبذلك يكون المجموع للسكان ٨٠٤٧٤١٥وهنا سيصبح سكان الارياف ٤٨,٩% اما سكان المدن كانت نسبتهم اصبحت ٥١,١% وهو مؤشر على استفحال ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة وهو مؤشر بان كثير من الاراضي ستصبح غير منتجة بعد هجرة اصحابها الارض واخذوا يمارسون نشاطا اقتصاديا اخر للمزيد من التفاصيل ينظر سعد عبدالواحد عبد الخضر ، المصدر السابق ، ص ١٨٦

١٩ – حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ ؛ سعد عبدالواحد عبد الخضر ، المصدر السابق ، ص ١٤٥

٢٠ – بلغ عدد المدارس الابتدائية والثانوية عام ١٩٥٨ ٢٣١٧ مدرسة اما عدد التلاميذ والطلاب لذات العام بلغ ٤٨١٧١٥ اما عدد المعلمين والمدرسين بلغ ١٣٣٥٣ وبالامكان خلق مقارنة بين الارقام ما قبل الثورة وما بعدها لنلاحظ تاثير الثورة في المجال التعليمي للمزيد ينظر هشام متولي ، اقتصاديات القطر العراقي ، (دمشق ١٩٦٤) ، ص ١٠

٢١ – تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠

٢٢ – امين هويدي ، كنت سفيرا في العراق ١٩٦٣– ١٩٦٥ ، (القاهرة ١٩٨٣) ، ص ١٥

٢٣ – ينظر جدول رقم (١) و (٢)

٢٤ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ١٧

٢٥ –ولد في مدينة تكريت عام ١٩١٤ واكمل دراسته ثم دخل دار المعلمين وتخرج منها عام ١٩٣٢ الا ان طموحاته كانت ابعد من ذلك والتحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وتخرج منها برتبة ملازم ثان ووصل الى رتبة عقيد عام ١٩٥٨ وساهم في ثورة عام ١٩٥٨ وعين بعدها عضو في المجلس العرفي العسكري الذي كان يتراسه العقيد شمس الدين عبدالله العبدلي عام ١٩٦٠ ثم اصبح عضو في حزب البعث وبعد انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ اصبح رئيسا للوزارة وعضو في المجلس الوطني لقيادة الثورة وعضو المكتب العسكري لحزب البعث توفيه عام ١٩٨٢ للمزيد من التفاصيل ينظر حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤

٢٦ – عبدالكريم فرحان ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ ؛ علي كريم سعيد ، العراق "البيرية المسلحة حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣من تاريخ العراق السياسي المعاصر مدرسة العرفاء " ، ط١ ، (بيروت ٢٠٠٢) ، ص ١٩٥

٢٧ – حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، (ايران ١٩٩٠) ، ص ٤١

٢٨ – المصدر نفسه ، ص ١٠٧

٢٩ – ان جلال الطالباني كان مترددا في المشاركة من دون موافقة مسبقة من قيادة الملا مصطفى البارزاني وتم اقناع الطالباني بالمشاركة من قبل فؤاد عارف والاخير تمكن باقناع البارزاني الكبير وتمكن من ذلك للمزيد ينظر فؤاد عارف ، مذكرات فؤاد عارف ، تقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر احمد ، (بغداد ٢٠٠٥) ، ص ٢٧٢

٣٠ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ١٨

٣١ – كثرة الوفود التي زارت مصر من قبل القيادة العراقية وفي احدى الزيارات والتي كانت برئاسة عبدالسلام عارف وحازم جواد وطالب شبيب وتم اللقاء مع جمال عبدالناصر وفيها وعد الاخير بزيارة العراق قريبا و اهمية تحقيق الوحدة وفيها اكد جمال عبدالناصر ان الشعب المصري طيب وليس من المفيد ان يفاجا كل يوم فيقرا عن انباء اعدامات وفيها عاتب جمال اعضاء الوفد حول ما كانت ترده من انباء العنف عندها رد عبدالرزاق شبيب احد اعضاء الوفد قائلا الافضل تصفية الشيوعيين بتقسيمهم الى ثلاث اقسام الاول نرسلهم الى معسكرات التدريب اما القسم الثاني نرسله الى السجون اما القسم الثالث نرسله الى الذبح للمزيد من التفاصيل ينظر علي كريم سعيد ، المصدر السابق ، ص ١٩٣

٣٢ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ١٧

٣٣ – المصدر نفسه ، ص ١٨

٣٤ – في ٢٦ ايلول عام ١٩٦٢ انطلقت ثورة في اليمن ضد نظام الامامة والذي كان بقيادة الامام البدر بن احمد وتمكن الامام البدر من الانهزام من اليمن والتوجه الى المملكة العربية السعودية وقد اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بالثورة اليمنية والتي وصفت بانها اصلاحية ودعمت

مصر الثورة فقد ارسلت مصر محمد انور السادات في الاسبوع الثاني من تشرين الاول عام ١٩٦٢ ووقع معاهدة دفاع مشترك بين مصر واليمن وقد استمرت مصر في ارسال المزيد من القوات المصرية الى اليمن بحيث وصل عديد القوات المصرية في بداية عام ١٩٦٣ ما يقارب عشرين الف جندي الا ان الاموال التي كان يرسلها الامام البدر من العربية السعودية الى القبائل المواليه له لذلك لم يعد رئيس اليمن عبدالله السلال قادر على انهاء الحرب الاهلية ولم يجد الرئيس جمال عبدالناصر مفر من الاستجابة لطلبات عبدالله السلال المتكرره لمعاونته في الموقف المتدهور واستمرت المساعدات العسكرية الى اليمن بالوصول وبلغ عددهم حوالي ٧٠ الف مقاتل الا ان الموقف تغير بعد ان اصبح الامير سعود ملكا في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٦٤ بعد عزل الملك سعود وتم الاعلان عن عن وقف اطلاق النار في اليمن في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٦٤وفي الاخير يحق القول بان الثورة اليمنية تمكنت من الصمود في وجه حرب اهلية دامت حوالي سبع سنوات وحصلت خلالها على دعم كل القوى التقدمية العربية والعالمية وفي مقدمتها المعسكر الاشتراكي وعلى راسه الاتحاد السوفيتي سابقا الذي قدم السلاح مجانا للمزيد من التفاصيل ينظر محمود رياض ، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨ الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل وامريكا والعرب ، ج٢، ط٢ ، (بيروت ١٩٨٧) ، ص ٢٢٠ ؛ محمد علي الشهاري ، جدل حول الثورة والوحدة اليمنية ودور عبدالله باذيب ، ط١ ، (مصر ١٩٩٠) ، ص ٥٤

٣٥ – ولد في السليمانية عام ١٩١٢ وتخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٤ تقلد عدة مناصب عسكرية وعين مرافقا للملك غازي وصل الى رتبة زعيم وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين محافظا لكربلاء وفي ١٠ شباط ١٩٥٩ عين وزيرا للدولة في وزارة عبدالكريم قاسم ممثلا عن الكرد في تلك الوزارة وبعد استقالة حسين جميل في ١٠ شباط ١٩٥٩ عين وزيرا للارشاد وعلى اثر احداث كركوك شكل بالتعاون مع بعض الشخصيات الكردية لجنة لاغاثة منكوبي كركوك . للمزيد من التفاصيل ينظر حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٤٥٤

٣٦ – فؤاد عارف ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢

٣٧ – المصدر نفسه ، ص ١٨

٣٨ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ١٩

٣٩ – المصدر نفسه ، ص ١٩

٤٠ – المصدر نفسه ، ص ١٩

٤١ – المصدر نفسه ، ص ٣٢

٤٢ – ولد في الناصرية عام ١٩٣٦ وهو يقترب نسبا لفؤاد الركابي اعتقل لمرات عديدة وبعد قيام انقلاب ٨شباط عين وزيرا للدولة لشؤون الرئاسة ثم وزيرا للدولة لشؤون الداخلية للمزيد من التفاصيل ينظر حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٢٩٣

٤٣ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ٥٤

٤٤ – المصدر نفسه ، ص ٢١

٤٥ – المصدر نفسه ، ص ٢٤ ، مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ط١ ، (بيروت ١٩٧٤) ، ص ٢٩٤

٤٦ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥

٤٧ –هناك اشارة الى هناك ثلاث اجنحة في الحزب الاول يطلق عليه جناح اليمين وابرز من مثله طالب شبيب وزير الخارجية وحردان عبدالغفار التكريتي قائد القوة الجوية وطاهر يحي رئيس الاركان العامة ويطالب رجال الجناح التعاون مع العناصر الوطنية الاخرى وتاجيل تنفيذ المبادىء الراديكالية في مجال تحقيق الاشتراكية لان البلاد غير مؤهلة لذلك ، اما الجناح اليساري وابرز من مثله علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وهاني الفكيكي واخرون ويطالبون بتنفيذ المبادىء الاساسية وعلى الاخص الاشتراكية اما الجناح الاخر وهو المعتدل وابرز من مثله احمد حسن البكر رئيس الوزراء وصالح مهدي عماش وزير الدفاع وحاولت هذه المجموعة التوفيق بين الفئتين من اجل المحافظة على وحدة الصف للمزيد ينظر مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ ؛
وسن سعيد عبود الكرعاوي ، المصدر السابق ، ص ١١٥

٤٨ – المصدر نفسه ، ص ١٥٩

٤٩ – المصدر نفسه ، ص ١١٦

٥٠ – ولد في بغداد عام ١٩١٣ لعائلة نزحت من حماة في سوريا الى الموصل ثم الى بغداد دخل الكلية العسكرية ١٩٣٥ ثم كلية الاركان في العهد الملكي شغل مناصب عسكرية مهمة منها امر فوج الحرس الملكي الاول للمدة من ١٩٤٧ – ١٩٤٩ وامر اللواء العشرين عام ١٩٥٧ وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تولى قيادة اللواء الثاني في منطقة كركوك اتفق مع رفعت الحاج سري للقيام بانقلاب متوافقا مع حركة اخرى يقوم بها عبدالوهاب الشواف حكم بالاعدام في ٢٠ ايلول ١٩٥٩ في ساحة ام الطبول للمزيد ينظر حسن لطيف الزيدي ، المصدر السابق ، ٤٥٠

٥١ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ١١٦

٥٢ – المصدر نفسه ، ص ١١٦

٥٣ – المصدر نفسه ، ص ١١٧

٥٤ – المصدر نفسه ، ص ١١٩

٥٥ – مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤

٥٦ – تم تشكيل المجلس الوطني في اليوم الاول للحركة وكان يمثل السلط العليا للحركة وضم ضباط بعثين وقوميين عرب ومدنيين للمزيد من التفاصيل ينظر مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ ؛
تشارلزترب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤

٥٧ – المصدر نفسه ، ص ١١٧

٥٨ – علق امين هويدي على المجلس وصلاحياته بقولة ان السلطة الحقيقية لاعطاء القرار لم تكن في مجلس الوزراء انما كان مركزه في القيادة السياسية الممثلة في المجلس الوطني لقيادة الثورة والائتلاف كان ائتلافا اسميا اذ لايمكن ان يعتبر الائتلاف حقيقيا اذ كان كان الحزب الوحيد الذي له حق ممارسة العمل السياسي هو حزب البعث تسانده قوة عسكرية انشئت خصيصا لتامين الحزب اطلق عليه الحرس القومي للمزيد ينظر امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ٢٤

٥٩ – صدر قانون الحرس القومي رقم ٣٥ في ٨ شباط ١٩٦٣ والذي اكد ان الغاية من تشكيله لاعداد قوة من الشباب القومي العربي تتدرب على استعمال السلاح لغرض معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن العربي وصيانة الامن الداخلي بموجب تعليات خاصة الا ان القوة الجديدة تمردت على السلطة والتي لم تعد قادرة على كبح جماحه وتحدى النظام والقانون وتحول الى سلطة تعلوا كل السلطات وشكل مكتب خاص به الامر الذي دفع الحاكم العسكري العام الى الطلب الغاء الحرس القومي وذلك بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٦٣ الا ان صالح مهدي عماش لم ينفذ الامر وظل الحرس القومي يحضى بتائيد كبار المسؤولين منهم رئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف ورئيس الوزراء احمد حسن البكر ووزير الدفاع صالح مهدي عماش وكانت بعض الصحف تنشر صور للرئيس عبدالسلام ورئيس الوزراء احمد حسن البكر وهم يرتديان زي الحرس القومي ويقومان بواجب تفتيش السيارات والسيطرة على المرور للمزيد ينظر ، عبدالكريم فرحان ، المصدر السابق ، ص ١٠٤

٦٠ – من مواليد الناصرية عام ١٩٣٥ انتمى الى حزب البعث المنحل وتدرج في المناصب حتى شغل قائد الحرس القومي وكان من جماعة خط علي صالح السعدي للمزيد ينظر حسن لطيف الزيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٦٩

٦١ – مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ ؛ تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧

٦٢ – مجيد خدوري ، عرب معاصرون ، " ادوار القادة في السياسة " ، ط١ ، (بيروت ١٩٧٣) ص ١٠٠ ؛
---------- ، العراق الجمهوري ، ص ٢٧٧

٦٣ – رياض طه ، محاضر محادثات الوحدة ومحاولات تحليلها ، (بيروت ١٩٦٣) ، ص ٩

٦٤ – عبداللطيف البغدادي عسكري مصري ولد في منطقة المنصورة في محافظة الدهلقية تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨ وعمل ضابط طيار اشترك في ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ للمزيد من التفاصيل ينظر قاسم جياد عبدالله الزبيدي ، صلاح سالم ودوره العسكري والسياسي في مصر ١٩٢٠ –١٩٦٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة القادسية ٢٠١٧ ، ٣٢

٦٥ – ولد في محافظة القليوبية عام ١٩٢٠ حاصل على البكلوريوس من الكلية الحربية عام ١٩٣٩ وكلية الاركان عام ١٩٤٩ ومن ضمن المشاركين في حرب ١٩٤٨الا انه ترك العمل السياسي للمزيد من التفاصيل ينظر
قاسم جياد عبدالله الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٨

٦٦ – المصدر نفسه ، ص ١٠

٦٧ – جريدة الحرية ، العدد ١٧١٥ ، ٢١ اذار ١٩٦٣

٦٨ – جريدة الحرية ، العدد ١٧١٦ ، ٢٢ اذار ١٩٦٣

٦٩ المصدر نفسة ، العدد ١٧٢١ ، ٢٨ اذار ١٩٦٣

٧٠ المصدر نفسه ، العدد ١٧٢٩ ، ٦ نيسان ١٩٦٣

٧١ – رياض طه ، المصدر السابق ، ص ، ص ٢٠ ، ٢٣٩

٧٢ – نضال البعث " القيادة القومية ١٩٦٣ – ١٩٦٦ من ثورة رمضان واذار الى ٢٣ شباط ١٩٦٦ " ، ج١٠ ، ط٢ ، (بيروت ١٩٧٦) ، ص ٦٧

٧٣ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ٣٧

٧٤ المصدر نفسه ، ص ٣٨

٧٥ – المصدر نفسه ، ص ٣٨

٧٦ – عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني ولد عام ١٩١٨ في منطقة بامرني اكمل دراسته الاعدادية وعيم معلما في منقة حرير عام ١٩٤٢ ثم اكمل دراسته في كلية الشريعة في بغداد ثم عين كاتبا اول في محكمة بداءة سنجار وذلك عام ١٩٤٩ انتخب في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني السادس ثم اعيد انتخابه في المؤتمر السبع للحزب وكان المشرف على صحيفة التاخي والتي صدر عددها الاول في ١٦ نيسان ١٩٦٧اغتيل في داره في بغداد بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٨١ بطرد مفخخ للمزيد من التفاصيل ينظر حسن لطيف الزيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٧٥

٧٧ – فؤاد عارف ، المصدر السابق ، ص ١٣٢

٧٨ – فائق بطي ، صحافة تموز وتطور العراق السياسي ، ط١ ، (بغداد ١٩٧١) ، ص ١١٨

٧٩ – جريدة وعي الجماهير ، العدد ٢٦ في ٣ تموز ١٩٦٣ ؛ علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ " دراسة تاريخية " ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاداب جامعة الكوفة ١٩٩٨ ، ص ١٤٩

٨٠ – تشالز تريب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥

٨١ – المصدر نفسه ، ص ٢٣٥

٨٢ –امين هويدي المصدر السابق ، ص ١٣٠؛
تشالز تريب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥

٨٣ امين هويدي ، المصدر نفسة ، ص ٣٤

٨٤ – عبدالكريم فرحان ، المصدر السابق ، ص٩٠

٨٥ – المصدر نفسه ص ٢٣٠

٨٦ – المصدر نفسه ، ص ٢٣٣

٨٧ – المصدر نفسه ، ص ٢٣٥

٨٨ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ٥٧

٨٩ – المصدر نفسة ، ص ١٠٨

٩٠ – المصدر نفسه ، ص١١٦

٩١ – مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٢٨١

٩٢ – المصدر نفسه ، ص ٢٨٥

٩٣ – حسن العلوي ، العراق " دولة المنظمة السرية " ، (قم ١٩٩٠) ، ص ٥٦

٩٤ – مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٢٩٥

٩٥ – المصدر نفسه ، ص ٣٠٢

٩٦ المصدر نفسه ، ص ٣٠٣

٩٧ – المصدر نفسه

٩٨ – المصدر نفسه ، ص ٣٢١

٩٩ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥

١٠٠ – ولد في مدينة كبيسة التابعة لمحافظة الانبار عام ١٩٢٤ تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤٣ ومن كلية بريطانيا للطيران عام ١٩٤٥ وتخرج من كلية الاركان عام ١٩٥٢ عمل بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وحتى ٨ كانون الاول ١٩٥٨ امر لقاعدة الحبانية الجوية قادة العديد من الانقلابات الفاشلة . للمزيد من التفاصيل ينظر ستار نوري العبودي ، عبدالعزيز العقيلي " حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق ١٩١٩ – ١٩٨١ " ، ط١ ،(بغداد ٢٠٠٩) ، ص١١١

١٠١ – امين هويدي ،المصدر السابق ’ ص ٢٥٥

١٠٢ – المصدر نفسه ، ص ٢٥٦

١٠٣ – المصدر نفسه ، ص ٢٥٧

١٠٤ – المصدر السابق ، ص ٢٥٧

١٠٥ – يعد مؤتمر القمة العربي الثالث وعقد للمدة من ١٣ – ١٧ ايلول عام ١٩٦٥ للمزيد من التفاصيل ينظر ستار نوري العبودي ، المصدر السابق ، ص ١١١

١٠٦ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص٢٥٨

١٠٧ – المصدر نفسه ، ٢٥٨

١٠٨ – المصدر نفسه ، ص ٢٦٠

١٠٩ – المصدر نفسه ، ص ٢٦٤

١١٠ – المصدر نفسه ، ص ٢٦٦

١١١ – المصدر نفسه ، ص ٢٦٧

١١٢ – ان اتهام الرئيس عبدالسلام للقيادة المصرية بانها لها يد في الموضوع ينطلق من الارث الكبير لتدخلاتها في شؤون الدول العربية ومنها اغتيال المصريون رئيس الوزراء الاردني هزاع المجالي واثاروا الاحزاب السياسية لمحاربة الملك حسين لابعاده عن دفة الحكم وفي العراق اثاروا متن عديدة وسعوا لاغتيال عبدالكريم قاسم وفي لبنان اشعلوا فتنة رغبة في اقامة حكومة من اصدقائهم كرشيد كرامي وصائب سلام وفي المملكة العربية السعودية سعوا لاغتيال الملك سعود بواسطة رجل مصري وفي المغرب دفع المهدي بن بركة الى العمل ضد الملك الحسن الثاني وفي تونس بعث المصريون يوسف بن صالح لاغتيال الرئيس الحبيب بو رقيبة للمزيد من التفاصيل ينظر خالد العظم ، مذكرات خالد العظم ، المجلد ٣ ، ط١ ، (بيروت ١٩٧٢) ، ٢٩٤

١١٣ – امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ٢٧١

١١٤ – المصدر نفسه ، ٢٧٧

المصادر

اولا – الرسائل والاطاريح الجامعية

- جعفر عبدالدائم المنصور ، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب جامعة البصرة ٢٠٠٧
- قاسم جياد عبدالله الزبيدي ، صلاح سالم ودوره العسكري والسياسي في مصر ١٩٢٠ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة القادسية ٢٠١٧
- علي حمزة سلمان الحسناوي ، النظام السياسي في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب جامعة الكوفة
- وسن سعيد عبودالكرعاوي ، السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦ -١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة القادسية ٢٠٠٧

ثانيا – الكتب العربية

- احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو " شهود ثورة يوليو ، ج٤ ، ط١ ، (بيروت ١٩٧٧)
- امين هويدي ، كنت سفيرا للعراق ١٩٦٣ – ١٩٦٥ ، (القاهرة ١٩٨٣)
- تشالز تريب ، صفحات من تاريخ العراق " بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة وحتى اواسط ٢٠٠٢ ، ترجمة زينة جابر ادريس و ط١ ، (بيروت ٢٠٠٦)
- جاك دومال ،ماري لورا ، جمال عبدالناصر من حصار الفالوجا حتى الاستقالة المستحيلة ، ترجمة ريمون نشاطي ، ط١ ، (بيروت ١٩٦٨)
- حسن البزاز ، عبدالرحمن البزاز مع الشعب ، ط١ ، (عمان ٢٠١٠)
- حسن العلوي و العراق دولة المنظمة السرية ، (ايران ١٩٩٠)
- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية " الاحزاب والجمعيات والحركات الشخصيات السياسية القومية الدينية في العراق " ، (بيروت ٢٠٠٧)
- حنا بطاطو ، العراق " الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط١ ، (ايران ٢٠٠٦)
- خالد العظم ، مذكرات خالد العظم ، المجلد ٣ ، ط١ ، (بيروت ١٩٧٢)
- رياض طه ، محاضر محادثات الوحدة " محاولات في تحليلها " ، (بيروت ١٩٦٣)
- ستار نوري العبودي ، عبدالعزيز العقيلي " حياته ودوره الفكري والسياسي في العراق ١٩١٩ – ١٩٨١ ، ط١ ، (بغداد ٢٠٠٩)
- سعد عبدالواحد عبدالخضر ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العراق في عهد الزعيم عبدالكريم قاسم ، ط١ ، (بغداد ٢٠١٦)
- عبدالخالق حسين ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ، ط١ ، (بغداد ٢٠١١)
- عبالكريم فرحان ، حصاد ثورة " مذكرات تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، ط١ ، (دمشق ١٩٩٦)
- علي كريم سعيد ، العراق " البيرية المسلحة حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣ من تاريخ العراق السياسي المعاصر مدرسة العرفاء " ، ط١ ، (بيروت ٢٠٠٢)
- فائق بطي ، صحافة تموز وتطور العراق السياسي ، ط١ ، (بغداد ١٩٧١)
- فؤاد عارف ، مذكرات فؤاد عارف ، تقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر احمد ، (بغداد ٢٠٠٥)
- محمد حسنيين هيكل ، سنوات الغليان ، ط١ ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، (القاهرة ١٩٨٨)
- محمد علي الشهاري ، جدل حول الثورة والوحدة اليمنية ودور عبدالله باذيب ، ط١ ، (مصر ١٩٩٠)
- محمود رياض ، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨ الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل وامريكا والعرب ، ج٢ ، ط٢ ، (بيروت ١٩٨٧)
- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ط١ ، (بيروت ١٩٧٤)
- ---------- ، عرب معاصرون " ادوار القادة في السياسة ، ط١ ، (بيروت ١٩٧٣)
- المؤسسة العربية ، نضال البعث " القيادة القومية ١٩٦٣ – ١٩٦٦ من ثورة رمضان واذار الى ٢٣ شباط ١٩٦٦ " ، ج١٠ ،ط٢ ، (بيروت ١٩٧٦)
- هشام متولي ، اقتصاديات القطر العراقي ، (دمشق ١٩٦٢)

ثالثاً : الصحف

- لتاخي العدد ٧٣٣٠ بتاريخ ٣٠ اذار ٢٠١٧
- الحرية العدد ١٧١٥ بتاريخ ٢١ اذار ١٩٦٣
- الحرية العدد ١٧١٦ بتاريخ ٢٢ اذار ١٩٦٣
- وعي الجماهير العدد بتاريخ ٣ تموز ١٩٦٣